أوهام (التاريخ الكبير)

أ.م.د.علي محسن بادي
كلية التربية الأساسية – جامعة سومر

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

الترجمة للمحدِّثين ونقلة الآثار منذ ابتداء رواية الحديث النبوي الشريف حتى منتصف القرن الثالث للهجرة ، واستقصاء أسمائهم وكناهم وأنسابهم وأخبارهم وشيوخهم والرواة عنهم ليست الميزة الوحيدة التي امتاز بها كتاب (التاريخ الكبير) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، بل اجتمعت في هذا الكتاب الفذ صفات أخرى بوأته مرتبة الصدارة بين مصادر علم الحديث والتراجم والرجال ، منها تقدم زمن تأليفه ، والمكانة العلمية المرموقة لمؤلفه ، واشتماله على شواهد كثيرة من الحديث ، وعلى مباحث مهمة في علم الجرح والتعديل ، لذلك اشتهر الكتاب واستفاض ذكره كشهرة (الجامع الصحيح) لمؤلفه ، وصار المرجع الأول لمعظم ما تلاه من مصنفات التراجم وعلوم الحديث .

وعلى الرغم مما احتشد في هذا الكتاب من صفات مثلى لم يسلم من مظاهر الوهم أو الغلط بوجوه عدة ، وقد اختصت هذه الدراسة بتحقيق ما قيل ، قديما وحديثا ، في أهم وجه منها ، وهو الوهم في تمييز أعيان الرجال جمعا وتفريقا ، أي جمع تراجم الأعلام المختلفين في ترجمة واحد ، وتفريق ترجمة العلم الواحد على تراجم عدة .

ولدراستنا غاية أخرى غير إثبات حقيقة وقوع الوهم أو الغلط من الوجه المقصود في مواضع ليست بالقليلة من كتاب (التاريخ الكبير) ، هي الدعوة إلى تجديد العناية بهذا الكتاب النفيس الذي لا يسد مسده كتاب آخر في موضوعه ، وإصلاحه بما يحقق الاطمئنان لسلامة مادته بوصفه من المصادر المهمة التي لا غنى للباحثين في التراث الإسلامي عنها .

Abstract :

Dilution Of Great History (Al-Kabir History)

Since starting narration of discourse , third immigration , this book does not have only that most translators and narrators , their names and lords have been vanished but it has various features , it has the first division in sources of

discourse and translation , it has been written since long time and its author high prestige so that so that is why it becomes so wel-known and the first source of the most sources .

This currant study concentrates on investigating the delution in this book , that what has said recently and since long time . This deluiosn is based on gathering various translation into one translation and one translation into various ones this study has another purpose which is the invitation to take care of this book again because of the importance of this book and correcting its subjects and information's that are so crucial for researchers of Islamic heritage .

مقدمة

بلغ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري صاحب (الجامع الصحيح) من الشهرة وشيوع الذكر بين أهل العلم وعامة الناس مبلغا عظيما على مر العصور ، وقد أغنتنا هذه الحقيقة ، فضلا عن اختصاص مصنفات مستقلة بالحديث عنه واطراد ذكره في مصادر تراجم المحدثين وغيرها ومنها معظم مصادر هذا البحث ، عن تكلف التعريف به ، ومثل البخاري ليست به حاجة إلى التعريف في التمهيد لبحث تناول قضية تتعلق بشطر من تراثه مهما ارتفعت قيمتها وعظم خطرها .

ومما وصل إلينا من تراث البخاري كتاب لا يقل شهرة عن (الجامع الصحيح) هو كتاب (التاريخ الكبير) الذي يعد من أوائل المصنفات في تراجم المحدثين والرواة ، إن لم يكن أولها من جهة الاستيعاب والشمول ، حاول البخاري فيه حصر أسماء الرواة منذ المراحل الأولى لرواية الحديث والآثار إلى وقت تأليف الكتاب ، لذلك صار المصدر الرئيس لما تلاه من كتب الرجال والتراجم .

ومما امتاز به (التاريخ الكبير) أيضا أنه من أوائل المصنفات التي اشتملت على مباحث أصيلة في الجرح والتعديل وعلل الحديث ، بسبب بناء البخاري ما فيه من تراجم كثيرة على أساس الروايات بنحو عام من دون تمييز الصحيح من غيره ، لذلك كثرت فيه شواهد الحديث والآثار بأسانيده عن شيوخه ، وهو من المعروفين بكثرة الشيوخ[١] .

وعلى الرغم من قيمة هذا الكتاب وغزارة فوائده ، لم يسلم من الأغلاط والأوهام بوجوه عدة ، ومن أشدها خطرا ما تعلق بقضية الغلط في تعيين الأعلام أو الرواة ، والوهم في تمييز بعضهم من بعض .

وقد ظلت أطراف هذه القضية مشتتة لا تكاد تستبين معالمها ، لذلك أقدمنا على دراسة ما له قيمة منها في هذا البحث بعد أن لم يتيسر لنا الوقوف على جهد مستقل يستوفي بيان حقيقتها ، فإن لم يستوف بحثنا بيانها ، فقد أنار السبيل إليها بعد أن كان مشوبا بالغموض والشبهات .

ضم البحث ، مع هذا التمهيد ، ثلاثة مباحث وخاتمة بنتائجه ؛ استعرض المبحث الأول الحدود القديمة والحديثة لهذه القضية ، وتناول المبحث الثاني أثرها في مصادر التراجم والرجال والجرح والتعديل ، واختص المبحث الأخير بكشف شبهة صلتها بمنهج (التاريخ الكبير) أو طريقة تأليفه .

وقد اتبعنا في المباحث كلها أسلوب الوصف المجرد باستقراء الشواهد في مصادرها الأصيلة ، وترتيبها بالابتداء بالمتقدم ، والانتقال في عرض المواقف والآراء من العام إلى الخاص ، وسوى ذلك مما يقتضيه المنهج في أمثال هذه المباحث التحقيقية .

المبحث الأول

الجهود القديمة في التنبيه على أوهام (التاريخ الكبير) وتصحيحها

ظهرت الملامح الأولى للتنبيهات على أغلاط البخاري في (التاريخ الكبير) عند البخاري نفسه في الكتاب نفسه ، وبانتهاء تأليف الكتاب بنحو مباشر ظهر مصنف مستقل بجمهرة من تلك الأغلاط ، ثم استمر التنبيه على شواهد منها في مصنفات مستقلة أيضا ، وفي المصنفات المعنية بالتراجم وعلم الرجال بنحو عام .

تنبيه البخاري على بعض أوهام (التاريخ الكبير)

احتاط البخاري نفسه لاحتمال وقوعه في الغلط بأن اعتذر ، في مواضع من الكتاب ، بجهله بحال بعض المذكورين فيه وعدم قدرته على تمييزهم بأعيانهم ، كما في قوله « محمد بن قيس الأسدي الكوفي : عن علي بن ربيعة ، والشعبي . سمع منه : وكيع وأبو نعيم . وقال لنا محمد بن يوسف : حدثنا سفيان ، عن محمد بن قيس ، عن بكار بن سلام – أو عن محارب بن دثار ، عن بكار بن سلام – عن علي قوله . وقال لي محمد بن سلام ، عن يحيى بن اليمان ، عن محمد بن قيس ، عن بكار العنزي – نحوه . وقال يحيى بن سعيد بن أبان : حدثنا محمد بن قيس الأسدي أبو قدامة ، عن يزيد بن أبي زياد . ويقال : عن وكيع محمد بن قيس الأسدي أبو نصر . وقال يحيى بن آدم : حدثنا أبو بكر النهشلي ، عن محمد بن قيس ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن طاووس في العتق . قال أبو عبد الله : فلا أدري هو الأسدي أم لا »[٢] .

وعلى هذا النحو من الاحتياط بـ (لا أدري) اعتذر أبو عبد الله البخاري في مواضع من (التاريخ الكبير) عما احتمله هو فيها من الوهم أو الخلط أو الاشتباه[٣] ، وقد بلغ غاية العذر حقا لو اطرد منه ذلك في كل موضع من كتابه تُحتمل فيه تلك المآخذ ، ولكنه قصر اعتذاره على جزء يسير منها ، فأفاد ذلك اعتقاده بسلامة عامة ما ورد في كتابه من الوهم والغلط .

وعلى أساس من صدق هذا التوجيه ، تعقبه بالتنبيه على أغلاطه وأوهامه بعض معاصريه والمتأخرين عنه من علماء الرجال ؛ أي إن هؤلاء المستدركين على البخاري بالتصحيح لم يبادروا إلى التنبيه على أغلاطه في (التاريخ الكبير) إلا بعد ثبات قناعتهم بصدورها منه عن غفلة أو اشتباه ، لا عن علة ارتباطها بطريقة تأليف الكتاب التي احتج بها الشيخ عبد الرحمن المعلمي في مقدمة تحقيق كتاب (الموضح) للخطيب البغدادي الذي شغل حيزا واسعا منه التنبيه على ما في (التاريخ الكبير) من أوهام ، ورأى المعلمي أنها حجة قوية للدفاع عن البخاري وتنزيهه مما نسبه إليه علماء الرجال من الوهم والغلط بحسب ما يأتي بيانه في المبحث الأخير .

المصنفات المستقلة بالتنبيه على أوهام (التاريخ الكبير)

مما وصل إلينا من المصنفات التي خلصت للتنبيه على أغلاط البخاري وأوهامه في (التاريخ الكبير) بنحو عام مصنفان اثنان ، ومصنف واحد شغل التنبيه على شواهد الجمع والتفريق من تلك الأوهام شطرا واسعا من مادته ، وسنقدم تعريفا موجزا بهذه المصنفات .

كتاب (بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه) لابن أبي حاتم الرازي

أقدم مصنف استقل بالتنبيه على أوهام البخاري بنحو عام هو كتاب (بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه) ، جمعه ابن أبي حاتم الرازي ، عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٢٧ هـ) من كلام كل من : أبيه محمد بن إدريس الرازي (ت ٢٧٧ هـ) ، وأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت ٢٦٤ هـ) .

وتضمن هذا الكتاب وجوها شتى من الغلط ، والذي يعنينا منها الأوهام الخاصة بتمييز الأعلام والاشتباه في تعيين أعيانهم جمعا وتفريقا ، أي جمع الأعلام المختلفين في عنوان واحد ، وتفريق العلم الواحد على أكثر من عنوان .

وشواهد التنبيه على التفريق أكثر في هذا الكتاب ، منها ما ورد فيه من القول الرازي « طلحة بن يحيى بن النعمان بن أبي عياش الزرقي ، سمع من عبد الواحد بن ميمون . وطلحة بن يحيى الأنصاري ، روى عن يونس بن يزيد الأيلي . فَرَّقَ بينهما وهما واحد . سمعت أبي يقول كما قال ... طلق بن حبيب العنبري ، وإنما هو العنزي . وطلق البصري ، عن أبي طلق ، روى عنه مختار بن فلفل . فرق بينهما وهما واحد ، سمعت أبي يقول كما قال »[٤] .

ومن شواهد التنبيه على أوهام الجمع في هذا الكتاب قول الرازي « صيفي بن زياد ، مولى أفلح ، مولى أبي أيوب ، روى عنه عبد الله بن سعيد بن أبي هند – عن صيفي ، عن أبي اليسر ، وهو غير الأول عندنا . سمعت أبي يقول : صيفي مولى أفلح لا أعرفه ، وأما الذي روى عنه عبد الله بن سعيد فإنما هو كما قال أبو زرعة : عبد الله ، عن جده ، عن صيفي ، عن أبي اليسر »[٥] .

كتاب (مجلس من أوهام أبي عبد الله البخاري في تاريخه) لعبد الغني الأزدي

المصنف الآخر الذي خلص للتنبيه على أوهام البخاري هو (مجلس من أوهام أبي عبد الله البخاري في تأريخه) لعبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (ت ٤٠٩ هـ) ، وقد ذكره ابن خير بهذا العنوان في قوله « (كتاب تصحيح الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله الحاكم) تأليف : أبي محمد عبد الغني بن سعيد الحافظ . و (كتاب فيه مجلس من أوهام أبي عبد الله البخاري في تاريخه الكبير) تأليف أبي محمد عبد الغني بن سعيد أيضا . حدثني بهما أبو محمد بن عتاب ، عن أبي عمر بن عبد البر الحافظ ، عن عبد الغني بن سعيد إجازة فيما كتب به إلي بخطه من مصر حسب ما تقدم »[٦] .

ويوجد قسم من هذا الكتاب بآخر النسخة التي نشر عنها كتاب (التاريخ الكبير) ، وقد صدر هذا القسم بعبارة (ذكر أوهام زعم عبد الغني أنه استدركها على البخاري في التاريخ)[٧] .

اشتمل القسم المذكور على سبعة تنبيهات ، الأول في تحريف (حاتم) بـ (جابر) ، والثاني تصحيف (عرابي) بـ (غرابي) ، والثالث إبدال (نوفل بن عدي) بـ (عدي بن نوفل) ، والرابع جعل (زجلة) – اسم امرأة – اسما لرجل ، والخامس خلط (أبي الخطاب حرب بن ميمون الأكبر) بـ (أبي عبد الرحمن حرب بن ميمون الأصغر صاحب الأغمية) ، والسادس : إبدال (مالك بن زناد) بـ (مالك بن دينار) ، والأخير : خلط (الصلت بن عبد الله بن الحارث بن عبد المطلب) بـ (عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب)[٨] .

كتاب (موضح أوهام الجمع والتفريق) للخطيب البغدادي

المصنف الذي خلص شطر واسع من مادته للتنبيه على ما تعلق بأوهام تمييز الأعلام في (التاريخ الكبير) هو كتاب الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) : (الموضح لأوهام أبي عبد الله البخاري في التاريخ الكبير) ، كذا ذكر ابن خير عنوان الكتاب في قوله « (الموضح لأوهام أبي عبد الله البخاري في التاريخ الكبير) تأليف أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب . حدثني به أبو الحسن علي بن عبد الله بن موهوب ، عن أبي الوليد الباجي ، رحمه الله ، عن أبي بكر الخطيب مؤلفه »[٩] ، ولكن الكتاب نشر بعنوان (موضح أوهام الجمع والتفريق) من دون نص على اسم البخاري فيه ، أي في العنوان ، وأغفل الناشر في الموضع الخاص بوصف الأصل الوحيد الذي نشر عنه الكتاب التصريح بالعنوان المثبت فيه[١٠] .

ولم يقصر الخطيب البغدادي هذا الكتاب على أوهام البخاري ، بل ذكر فيه شواهد مما وقع لغيره من أوهام في تمييز أعلام الرواة والمحدثين ، ومجموع ما ذكره من أوهام البخاري أربعة وسبعون وهما أكثرها في التفريق ، أي تفريق عنوان العلم الواحد على أكثر من عنوان[١١] .

بدأ الخطيب البغدادي كتابه بذكر الغاية من تأليفه في قوله « قد أوردنا في هذا الكتاب ذكر جماعة كثيرة من الرواة انتهت إلينا تسمية كل واحد منهم وكنيته والأمور التي يُعزى إليها كنسبته على وجوه مختلفة في روايات مفترقة ، ذُكر في بعضها حقيقة اسمه ونسبه ، واقتصر في البعض على شهرة كنيته أو لقبه ، وغُيِّرَ في موضع اسمُه واسمُ أبيه ، ومُوِّهَ ذلك بنوع من أنواع التمويه . ومعلوم أن بعض من انتهت إليه تلك الروايات فوقع في الخطأ في جمعها وتفريقها غير مأمون عليه ، ولما كان الأمر على ما ذكرته ، بعثني ذلك على أن بيَّنته وشرحته ، ونسأل الله التوفيق لسلوك قصد السبيل ، فإنه تبارك وتعالى حسبنا ونعم الوكيل . قرأت على أبي بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي ، عن أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني ، قال : ذكر البخاري في كتاب (التاريخ) في باب إسماعيل ... » وأورد الخطيب شاهدين مما أثبته الدارقطني من أوهام البخاري في هذا الباب من (التاريخ الكبير)[١٢] .

وتنويه الخطيب بالعلة الرئيسة التي أوقعت بعض علماء الرجال في أوهام تمييز الأعلام ظاهر في ما نقلناه من كلامه ، وهي اعتمادهم في تمييز أعيان المحدثين أو الرواة على مروياتهم التي قد ترد فيها أسماؤهم أو كناهم أو أنسابهم بصيغ مختلفة بنحو أدي إلى وقوع الوهم في تعيينهم ، وإلى هذه العلة ترجع معظم الأوهام التي أحصاها الخطيب في كتابه ، ومنها أوهام البخاري التي حازت النصيب الأوفى فيه ، ولذلك خصَّه الخطيب بالذكر الصريح في مقدمة الكتاب فقال بعقب ما نقله من الشواهد التي ذكرها الدارقطني « في كتاب (التاريخ) الذي صنفه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري نظائر كثيرة لما ذكره أبو الحسن الدارقطني عنه من جعله الاثنين واحدا والواحد اثنين وأكثر ، ونحن ذاكرون منها بمشيئة الله تعالى ما وضح قاصده وقرب منا على تصديق دعوانا في ذلك شاهده ، ومُتْبِعوه بما يُشاكله من أوهام الأئمة سوى البخاري في هذا النوع »[١٣] .

وقد مهَّد الخطيب لما أحصاه من أوهام البخاري في (التاريخ الكبير) بأمور ناسبت قيمة ما نبَّه عليه ، كالاعتذار عما أقدم عليه وبيان ما قصد له وذلك في قوله « ولعل بعض من ينظر فيما سطرناه ، ويقف على ما لكتابنا هذا ضمناه ، يُلحق سيء الظن بنا ، ويرى أنا عمدنا للطعن على مَنْ تقدَّمنا ، وإظهار العيب لكُبراء شيوخنا وعلماء سلفنا ، وأنّى يكون ذلك وبهم ذُكرنا ، وبشعاع ضيائهم تبصَّرنا ... ولما جعل الله تعالى في الخلْق أعلاما ، ونصَبَ لكل قوم إماما ، لَزِمَ المهتدين بمُبين أنوارهم ، والقائمين بالحق في اقتفاء آثارهم ممن رُزق البحث والفهم وإنعام النظر في العلم بيانَ ما أهملوا ، وتسديدَ ما أغفلوا ، إذ لم يكونوا معصومين من الزلل ، ولا آمنين من مقارفة الخطأ والخطل ، وذلك حق العالم على المتعلم ، وواجب على التالي للمتقدم ؛ وعسى أن يصح العذر لنا عند من وقف على كتابنا المصنف في (تاريخ مدينة السلام) وأخبار محدثيها وذكر قطّانها العلماء من غير أهلها وواردِيها ، فإنا قد أوردنا فيه من مناقب البخاري وفضائله ما ينفي عنا الظنة في بابه ، والتهمة في إصلاحنا بعض سقطات كتابه ، إن شاء الله تعالى »[١٤] .

ومما مهد به الخطيب لما أحصاه من أوهام البخاري مما له صلة قوية بها ، تقرير أبي زرعة الرازي لكثرة الخطأ في (التاريخ الكبير) وتوجيه أبي علي صالح بن محمد لعلة وقوع البخاري فيه ، ولما نقله الخطيب من كلام أبي زرعة قيمة كبيرة ، لأنه عَصْرِيُّ البخاري وأكثر الناس اطلاعا على طريقة تأليف (التاريخ الكبير) ؛ قال الخطيب « أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي المعروف بالبرقاني ، قال : قال محمد بن العباس العصمي ، حدثنا يعقوب بن إسحاق بن محمود الحافظ ، قال : قال أبو علي صالح بن محمد : قال لي أبو زرعة : يا أبا علي ، نظرت في كتاب محمد بن إسماعيل هذا أسماء الرجال ، فإذا فيه خطأ كثير ؛ فقلت له : بَلِيَّتُهُ أنه رجل كل من كان يَقْدِمُ عليه من العراق ومن أهل بخارى نظرَ في كتبهم ، فإذا رأى اسما لا يعرفه وليس عنده كَتَبَهُ ، وهم لا يضبطون ، وتكون كتبهم غير منقوطة فيضعه في كتابه خطأ ، وإلا فما رأيت خراسانيا أفهم منه لولا عيٌّ في لسانه . وفي ذلك الكتاب أسامٍ لا تُعرف ، ولم يُبَيِّن مَنْ روى عنهم ، وعمَّن رَوَوا ، وأي شيء رَوَوا ، فيتحير الإنسان فيه . قال : وسألني خالد بن أحمد أبو الهيثم أن أنظر له شيئا في هذا الكتاب فأصحح له ، فنظرت فغيرت أشياء أخطأ فيه وصَحَّفَ . ورأيت محمد بن إسماعيل ببغداد يقرأ عليهم هذا الكتاب فقال : (وإبراهيم بن شعيب ، روى عنه ابن وهب) . فقلت له : إنما هو إبراهيم بن شعيث . ثم قلت له : أنت تنظر في كتب الناس ، فإذا مرَّ بك اسم لا تعرفه أخذته ، والخطأ فيه من غيرك ، لأنهم كانوا لا يضبطون »[١٥] .

ثم أشار الخطيب إلى كتاب ابن أبي حاتم الرازي الذي جمعه من كلام أبيه وكلام أبي زرعة الرازي في بيان أغلاط البخاري ، وأنه ، أي الخطيب ، نظر فيه فوجد كثيرا منها لا تلزم البخاري ، وفيه أشياء مدونة في أصل كتاب البخاري على الصواب ، ونبَّه الخطيب على أمر خطير يخص كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم هو قيام الأخير بنقل كتاب البخاري إلى كتابه ، قال الخطيب « ومن العجب أن ابن أبي حاتم أغار على كتاب البخاري ونقله إلى كتابه في (الجرح والتعديل) ، وعمد إلى ما تضمن من الأسماء فسأل عنها أباه وأبا زرعة ودَوَّنَ عنهما الجواب في ذلك »[١٦] . وروى الخطيب عن الحاكم الكبير حكاية تؤيد هذه الحقيقة ، وسيأتي قريبا بعض كلام الحاكم فيها .

وعند هذه الغاية انتهى تمهيد الخطيب البغدادي لما أحصاه من أوهام البخاري في (التاريخ الكبير) ، وشرع في بيانها وشرحها بنحو مفصل استوفى فيه استقراء الروايات التي استند إليها البخاري في بناء تراجم الرواة الذين وقع الوهم في تمييز أعيانهم .

ويُعد كتاب الخطيب من أهم ما وصل إلينا من المصنفات التي نبَّهت على ما في كتاب البخاري من أوهام وأغلاط في الرجال ، وسترد في بقية أقسام الدراسة شواهد من الكتاب تغني عن التمثيل لها في هذا الموضع .

التنبيه على أوهام (التاريخ الكبير) في كتب التراجم والرجال

شواهد التنبيه على أوهام (التاريخ الكبير) في كتب التراجم والرجال ليست بالقليلة ، وجرت الإشارة إلى شيء منها بإيجاز في بقية المباحث . ومما قد يفي بما يقتضيه منهج البحث من وجود الشاهد في هذا الموضع منه ، شاهد ورد عند البخاري في قوله « عبد الله بن الديلمي ، أبو بشر بن فيروز ، حديثه في الشاميين ؛ كَنّاه إسحاق . وقال ضمرة ، عن الشيباني ، عن عبد الله بن الديلمي : أتيت الأردن فلقيت حنشا الصنعاني فقال لي : يا أبا بشر »[١٧] .

ونقل مسلم بن الحجاج عن شيخه البخاري كنية عبد الله بالصيغة نفسها فقال « أبو بشر عبد الله بن الديلمي ، عن حنش ، روى عنه يحيى بن أبي عمرو الشيباني »[١٨] . ثم ذكر مسلم صيغة أخرى للكنية في قوله « أبو بسر عبد الله بن الديلمي ، عن عبد الرحمن الديلمي . روى عنه ربيعة بن يزيد »[١٩] . وهذه الصيغة الأخيرة هي الصواب ، ويبدو أن مسلما استدل عليها من بعض الروايات ، والصيغة الأولى مصحفة عنها ، نقلها مسلم عن كتاب البخاري بحسب ما يأتي بيانه .

ولعل أول مصدر من مصادر التراجم والرجال نَبَّه على وهم البخاري في هذا الشاهد ومتابعة مسلم له هو كتاب (الأسامي والكنى) للحاكم الكبير ، وكلامه ، على ما فيه من أغلاط النسخ ، هو : « أبو بشر عبد الله بن الديلمي ، واسم الديلمي فيروز ، عن حنش الصنعاني . روى عنه أبو زرعة يحيى بن أبي عمرو الشيباني . كَنّاه لي محمد بن سليمان ؛ نا محمد بن يعني محمد بن إسماعيل ، قال ، وقال ضمرة ، عن الشيباني ، عن عبد الله بن الديلمي : أتيت الأردن فلقيت حنشا الصنعاني ، فقال لي : يا أبا بشر . هكذا قاله محمد بن إسماعيل البخاري على حسب ما أخرجته : (يا أبا بشر) بالشين ، وتابعه عليه مسلم بن الحجاج القشيري ، وأخرجه في كتاب (الكنى) في (باب أبي بشر) ، وكلاهما أخطأ ، في علمي إنما هو : أبو بسر عبد الله بن الديلمي الشامي ، يروي عن أبيه فيروز ، وعبد الله بن مسعود ... وخليقا أن يكون محمد بن إسماعيل عبد الله مع جلالته ومعرفته بالحديث اشتبه عليه ، فلما نقله مسلم بن الحجاج من كتابه في زلته . ومن تأمل كتاب مسلم بن الحجاج في (الأسامي والكنى) علم أنه منقول من كتاب محمد بن عقيل حذو القذة بالقذة ، حتى لا يزيد عليه فيه إلا ما يسهل على العاد عدده ، وتجلد في تأمل الجلادة ، إذ لم ينسبه إلى قائليه ورواته وحكاه حكاية مجردة . وكان محمد بن إسماعيل في (التاريخ) كتاب لم يسبقه إليه من ألف بعده شيئا من أمامي والكنى لم يستغن عنه ، فمنهم من نسبه إلى نفسه مثل أبي زرعة ، وأبي حاتم ، ومسلم بن حجاج ، ومنهم من حكاه عن محمد بن إسماعيل ، والله يرحم محمد بن إسماعيل ، فإنه الذي في الأصل ، وما سواه عليه وبال ، منه يستفاد ، وبه يقتدى وإن كابر العيان مكابر ، وعاند الحق معاند تخفي صورة الحق عند ذوي الألباب »[٢٠] .

ونقل ابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) ما تعلق بهذا الشاهد مما ورد عند البخاري ومسلم والحاكم الكبير ، واقتصر المزي في (تهذيب الكمال) على نقل كلام الحاكم ، وكذلك ابن حجر في (تهذيب

التهذيب) ، ولم يعترض أحد من هؤلاء على ما ذهب إليه الحاكم من وهْم البخاري ومسلم ، بل دلت سياقات كلامهم على تأييد ما قرره الحاكم(٢١) .

المبحث الثاني

أثر أغلاط (التاريخ الكبير) في مصادر التراجم والرجال

أثر كتاب البخاري في غيره من مصادر الحديث والتراجم والرجال والجرح والتعديل كبير ، فما من مصدر منها إلا وفيه شيء ، قليل أو كثير ، من النقل عن هذا الكتاب .

ولهذا الأثر جانبان بحسب المادة المنقولة من أصل الكتاب ، فقسم منها مستقيم سليم من مظاهر السهو أو الغلط أو الاشتباه ، وشواهد هذا الجانب كثيرة بقدر يغني عن استحضار الشاهد هنا ، فهي فاشية في مصادر تراجم الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل .

وقسم من المادة المنقولة من كتاب البخاري لم يسلم من مظاهر الغلط أو الاشتباه ، وشواهد هذا القسم ليست بالقليلة أيضا ، بل هي من الكثرة بمكان استحقت لأجله التصنيف المستقل بها بحسب ما تقدم بيانه .

وظهر أثر هذا القسم من المادة المنقولة عن كتاب البخاري في المصادر التي نقلتها بوجهين : المتابعة في الغلط ، وتصحيحه أو التنبيه عليه . وقد انتخبت منها شاهدا حسبته يستوفي هذين الوجهين .

والشاهد المنتخب يتعلق بمن اسمه (محمد بن أيوب) من الرواة أو المحدثين ، وقد ذكر البخاري في (التاريخ الكبير) طائفة منهم ، والذي قصدنا للاستشهاد به في هذا المبحث : محمد بن أيوب اليمامي البصري ، أبو نصر .

ورد ذكر محمد بن أيوب المقصود بالبحث باسمه المجرد من دون نسبة أو تمييز عند البخاري في أربعة مواضع متقاربة مستقلة من (التاريخ الكبير) على أنه أربعة أعلام مختلفين ، وهم في الحقيقة علم واحد ، وتابعه على هذا الوهم بعض علماء الرجال والجرح والتعديل ، ونبَّه بعضهم على وهْمه ، وسنعرض ما ذكروه بحسب سياق الزمن .

أشار البخاري في الموضع الأول إلى أن محمدا أرسل حديثا ، وأورد إسناد الحديث دون لفظه ، قال « محمد بن أيوب : عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، مرسل ، قاله ابن وهب ، عن عمرو ، عن سعيد ، عن حديج بن صومي سمع محمدا » .

والموضع الثاني يلي الموضع الأول بنحو مباشر ، ذكر فيه البخاري حديثين رواهما محمد بن أيوب ، الأول حديث (أجرة الحجامة) عن مُحَيْصَة بن مسعود الأنصاري ، والآخر حديث (البزق في المسجد) عن أبي هريرة ، ورواهما يحيى بن أبي كثير عن محمد ، قال البخاري « محمد بن أيوب : أن محيصة سأل النبي ، صلى الله عليه وسلم ، عن الحجام ، قال لي إسحاق ، سمع وهبا ، سمع هشاما ، سمع

يحيى بن أبي كثير . وعن عبد الصمد ، قال : حدثنا حرب ، قال : حدثنا يحيى ، قال : حدثني محمد بن أيوب ، قال أبو هريرة : (من بزق في المسجد خطيئة) » .

ولا يفصل الموضع الثالث عن الموضع الثاني سوى كلام البخاري عن محمد بن أيوب آخر غير محمد بن أيوب المقصود بالبحث هنا ، هو محمد بن أيوب بن ميسرة بن حلبس الجبلاني الشامي ، وفي هذا الفصل دليل على اقتناع البخاري بأن المحمدين المتقدمين على الجبلاني غير المحمدين المتأخرين عنه ، إذ لو كان المتقدمان على الجبلاني هما المتأخران عنه لما فصل البخاري بينهم بالجبلاني .

وفي هذا الموضع الثالث اقتصر البخاري على ذكر سماع محمد بن أيوب المقصود بالاستشهاد من سحيم مولى أبي هريرة ، ورواية عكرمة بن عمار عن محمد ، قال البخاري « محمد بن أيوب : سمع سحيما مولى أبي هريرة الدوسي ، روى عنه عكرمة بن عمار » .

والموضع الأخير يلي الموضع الثالث بنحو مباشر ، واقتصر فيه البخاري على ذكر حديث واحد رواه محمد بن أيوب عن ابن حسن بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أنس بن مالك ، ورواه الأوزاعي عن محمد ، وقرن البخاري هذا الإسناد بإسناد آخر لحديث أنس ، قال « محمد بن أيوب : عن ابن حسن بن عبد الرحمن بن عوف أن أنس بن مالك دخل مسجد النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في ولاية عمر بن عبد العزيز وهو يخطب ... »[٢٢] .

وروى ابن المقرئ حديث أنس ، ووقع في إسناده اسم محمد بن أيوب من دون تمييز أيضا ، ولكن محمدا رواه عن ابن لعبد الرحمن بن عوف لا عن ابن لحسن بن عبد الرحمن ؛ قال ابن المقرئ « حدثنا عامر ، ثنا شعيب ، ثنا أبو المغيرة ، عن الأوزاعي ، حدثنا محمد بن أيوب ، عن ابن لعبد الرحمن بن عوف أن أنس بن مالك دخل مسجد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، في ولاية عمر بن عبد العزيز ، فمر بقوم يتحدثون ، فقال : مَهْ ، فلما فرغ من الصلاة قال لهم : أثمتم وأثمتموني . وكان يوم الجمعة »[٢٣] .

ومما يتصل بالموضع الأول من كلام البخاري على محمد بن أيوب كلامه في ترجمة حديج « حديج بن صومي الحميري : عن عبد الله بن عمرو . روى عنه : عبد الرحمن الإفريقي ، وسهل بن حسان . ويروي أيضا عن عبادة بن الصامت ، وقال ابن وهب : أخبرني عمرو بن سعيد ، عن حديج بن صومي الحميري ، سمع أكدر بن حمام ، رجلا من أصحاب النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في الجهاد . وعن حديج بن صومي سمع محمد بن أيوب ، مرسل »[٢٤] .

وممن ذكر محمد بن أيوب هذا : مسلم بن الحجاج ، وعرفنا من كلامه أن محمد بن أيوب المقصود بالبحث هنا كان يسكن اليمامة ، وأصله بصري ، وكنيته أبو نصر ، فهو بصري يمامي ، ونبَّه مسلم على تفرد يحيى بن أبي كثير بالرواية عنه ، وكأن مسلما لم يقف على أصل لما ورد عند البخاري من رواية (حديج بن صومي)[٢٥] عن محمد ، والبخاري نفسه لم يذكر لفظ الحديث الذي رواه (حديج) بحسب الظاهر من سياق كلامه ، قال مسلم « وممن تفرَّد عنه يحيى بن أبي كثير بالرواية ، وكان يسكن

اليمامة ، وأصله بصري ، وكنيته أبو نصر : عبد الله بن الفضل ... ومحمد بن أيوب »[٢٦] .

وممن ذكر محمد بن أيوب البصري اليمامي المقصود بالاستشهاد هنا أيضا : ابن أبي حاتم الرازي في ثلاثة مواضع مستقلة متتابعة بنحو مباشر من كتابه (الجرح والتعديل) ، أي إنه جعله ثلاثة أشخاص مستقلين أيضا[٢٧] .

جاء في الموضع الأول « محمد بن أيوب : روى عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، مرسلا أن محيصة سأل النبي ، صلى الله عليه وسلم ، عن الحجام ، روى ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن حديج بن صومي ، عنه ، سمعت أبي يقول ذلك ، نا عبد الرحمن ، قال : سألت أبي عنه ، فقال : هو مجهول » .

وربما أفاد كلام الرازي هنا تعلق ما تقدم نقله من كلام البخاري على محمد بن أيوب البصري اليمامي في الموضع الأول من (التاريخ الكبير) ، أعني قول البخاري « محمد بن أيوب : عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، مرسل ؛ قاله ابن وهب ، عن عمرو ، عن سعيد ، عن حديج بن صومي سمع محمدا » ؛ أقول : ربما أفاد كلام الرازي تعلق كلام البخاري في الموضع الأول من (التاريخ الكبير) بالشطر الأول من كلام البخاري نفسه في الموضع الثاني من الكتاب نفسه ، أعني قول البخاري في مفتتح كلامه في الموضع الثاني « محمد بن أيوب : أن محيصة سأل النبي ، صلى الله عليه وسلم ، عن الحجام » ، فيكون المقصود بالإرسال عند البخاري حديث محيصة بن مسعود الأنصاري ، أي إن محمد بن أيوب البصري اليمامي لم يرو الحديث عن محيصة بنحو مباشر وإنما أرسل عنه ، وأن حديج بن صومي هو راوي الحديث عن محمد لا يحيى بن أبي كثير ، وأن البخاري عارف بالحديث ، ولكنه لم يهتد لموضعه المناسب حين جعل محمد بن أيوب البصري اليمامي أربعة أعلام ، كما لم يهتد مسلم لراو آخر عن محمد بن أيوب البصري اليمامي غير يحيى بن أبي كثير ، أعني حديج بن صومي الذي روى حديث محيصة عن محمد بن أيوب البصري اليمامي ، وأن تتمة كلام البخاري في الموضع الثاني من قوله « قال لي إسحاق ... » إلى آخر كلامه ، تضمن طريقين لروايته هو ، أي البخاري ، حديث (البزق في المسجد) .

وجمع الرازي في الموضع الثاني من كلامه على محمد بن أيوب البصري اليمامي بإيجاز ما ورد من تتمة كلام البخاري على محمد بن أيوب في الموضع الثاني من (التاريخ الكبير) والموضعين الثالث والأخير من المصدر نفسه ، وفي ذلك دليل على تأثره بالبخاري ، ولكنه حاول التعمية على ذلك بالتنبيه على وهم البخاري ، بيد أنه لم يسلم من الوهم نفسه ، فقال بعقب كلامه في الموضع الأول بنحو مباشر « محمد بن أيوب : يمامي روى عن أبي هريرة ، قال (من بزق في المسجد) . وروى عن سحيم مولى أبي هريرة . وروى عن ابن حسن بن عبد الرحمن بن عوف . روى عنه يحيى بن أبي كثير ، والأوزاعي ، وعكرمة بن عمار ؛ سمعت أبي يقول ذلك . وكان البخاري جعله ثلاثة أسامي ، فسمعت أبي يقول : هم واحد . نا عبد الرحمن ، قال : سألت أبي عنه ، فقال : هو شيخ مجهول » .

وعاد الرازي في الموضع الثالث الأخير من كلامه على محمد بن أيوب البصري اليمامي إلى ذكر ما ورد عند البخاري في الموضع الرابع الأخير من كلامه على محمد بن أيوب في (التاريخ الكبير) ، ولكن عبارة الرازي موجزة لم تخل من اضطراب ، قال « محمد بن أيوب : شامي روى عن حسن بن عثمان بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أنس . روى عنه الأوزاعي ، سمعت أبي يقول ذلك » .

وربما يكون الصواب في عبارة الرازي هو : (عن عثمان بن حسن بن عبد الرحمن بن عوف) لكي تستقيم مع ما تقدم من قوله هو والبخاري (روى عن ابن حسن بن عبد الرحمن بن عوف) . ومما يؤيد صحة هذا الوجه أن المروي بهذا الإسناد المستقيم عندهما ، وعند آخرين يأتي ذكرهم قريبا ، هو حديث أنس نفسه المروي بالإسناد المضطرب في الموضع الأخير من كلام الرازي الذي أفاد وصفا جديدا لمحمد بن أيوب البصري اليمامي هو نسبته إلى الشام ، إن لم تكن (الشامي) محرفة عن (اليمامي) .

وتأثَّر ابن حبّان بما وقع فيه البخاري والرازي حين جعل محمد بن أيوب البصري اليمامي علمين ، فذكره في موضعين مستقلين من كتاب (الثقات) من دون زيادة على ما ورد عند البخاري والرازي ؛ قال ابن حبان في الموضع الأول « محمد بن أيوب : شيخ ، يروي عن أبي هريرة ، روى عنه يحيى بن أبي كثير »[٢٨] . وقال ابن حبان في الموضع الآخر « محمد بن أيوب : شيخ ، يروي عن ابن حسن بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أنس بن مالك ، روى عنه الأوزاعي »[٢٩] .

وذكر ابن الجوزي محمد بن أيوب اليمامي البصري مرة واحدة في (الضعفاء) بعبارة موجزة أيضا في قوله « محمد بن أيوب اليمامي : عن أبي هريرة . قال الرازي : مجهول »[٣٠] .

وكذلك الذهبي في بعض كتبه ، ككتاب (الجرح والتعديل) ، وفيه قوله « محمد بن أيوب اليمامي : مجهول »[٣١] . وكتاب (ديوان الضعفاء) ، وفيه قوله « محمد بن أيوب اليمامي : عن أبي هريرة ، مجهول »[٣٢] .

ولكن الذهبي وقع في الاشتباه حين ذكر محمد بن أيوب البصري اليمامي في موضعين من كتاب (المغني في الضعفاء) فجعله بذلك علمين ، قال في الموضع الأول « محمد بن أيوب اليمامي : عن أبي هريرة . وعنه : الأوزاعي ، وعكرمة بن عمار . مجهول »[٣٣] . وقال الذهبي في الموضع الآخر « محمد بن أيوب : تابعي أرسل حديثا ، مجهول . روى عنه جريج بن صُوَمي »[٣٤] .

وكذلك الحال عند الذهبي نفسه في (الميزان) ، إذ ذكر محمد بن أيوب البصري اليمامي في موضعين منه أيضا ، جاء في الأول « محمد بن أيوب اليمامي : عن أبي هريرة . وعنه : الأوزاعي ، وعكرمة بن عمار . مجهول . قلت : لا ، ولكن يُجهل أسمع عن أبي هريرة أم لا »[٣٥] . وجاء في الموضع الآخر « محمد بن أيوب : تابعي ، أرسل حديثا ، رواه عنه جريج بن صوما »[٣٦] .

وتابع ابن حجر في (لسان الميزان) ما ورد في هذا الموضع الأخير من (الميزان) فذكر كلام الذهبي بنصه من دون تعليق أو زيادة[٣٧] ، ولكن ابن حجر تعقَّب الذهبي في الموضع الأول من (

الميزان) فقال بعد أن ذكر كلامه بنصه أيضا « وفي (ثقات) ابن حبان : محمد بن أيوب ، شيخ يروي عن أبي هريرة ، روى عنه يحيى بن أبي كثير ، فلعله هو . ثم ظهر لي أنه هو ، فإن ابن أبي حاتم لما ذكره قال : يمامي روى عن سحيم مولى أبي هريرة في (البصاق في المسجد) . روى عنه يحيى بن أبي كثير ، وعكرمة بن عمار ، والأوزاعي ؛ قال : وقد ذكره البخاري ثلاثة تراجم مفرَّقة ، فسمعت أبي يقول : هي واحدة . قلت : وهذا معنى قول الذهبي (هل سمع من أبي هريرة أم لا ؟) لأن البخاري ذكره فقال : روى عن سحيم ، وذكره فقال : روى عن أبي هريرة ، وذكره أيضا وذكر رواية كل واحد من الثلاثة عنه . والتحرير : أنه واحد ، فكان يحيى تارة يذكر بينه وبين أبي هريرة واسطة »[٣٨] .

وعلى الرغم من تنبيه ابن حجر على ما ورد عند البخاري والرازي وقع فيما وقعا فيه من وهْم حين تابع الذهبي بإيراد ترجمتين لمحمد بن أيوب البصري اليمامي .

وكاد ابن قطلوبغا يشارك من تقدمه من علماء الرجال في إيراد ترجمتين لمحمد بن أيوب البصري اليمامي لولا تنبيهه على احتمال أن تكون الترجمتان لعلم واحد ؛ قال في الترجمة الأولى « محمد بن أيوب : شيخ يروي عن أبي هريرة . روى عنه يحيى بن أبي كثير . وقال ابن أبي حاتم : يمامي ، روى عن أبي هريرة قال : (من بزق في المسجد) . وروى عن سحيم مولى أبي هريرة . وروى عن ابن حسن بن عبد الرحمن بن عوف . روى عنه يحيى بن أبي كثير ، والأوزاعي ، وعكرمة بن عمار ، سمعت أبي يقول ذلك ، وكان البخاري جعلهم ثلاثة أسامي ، فسمعت أبي يقول : هم واحد . سألت أبي عنه فقال : هو شيخ مجهول »[٣٩] .

وقال ابن قطلوبغا في الترجمة الأخرى التي تلت الأولى بنحو مباشر « محمد بن أيوب : شيخ ، يروي عن ابن حسن بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أنس بن مالك . روى عنه الأوزاعي . قلت : على رأي ابن أبي حاتم يكون هذا هو الذي قبله ، إلا أن ابن أبي حاتم أورد ترجمة أخرى فقال : محمد بن أيوب : شامي ، روى عن حسن بن عثمان بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أنس . روى عنه الأوزاعي . فعلى هذا يكون للأوزاعي شيخان ، أحدهما : ابن حسن بن عبد الرحمن ، والآخر : ابن أخي الأول ، وهو حسن بن عثمان بن عبد الرحمن ، والله أعلم »[٤٠] .

وقول ابن قطلوبغا (فعلى هذا يكون للأوزاعي شيخان) غلط واضح ، فليس للأوزاعي هنا سوى شيخ واحد هو محمد بن أيوب البصري اليمامي ، والذي له شيخان بحسب المفاد من كلام ابن أبي حاتم هو محمد ابن أيوب نفسه الذي روى حديث أنس عنهما لو صح أنهما شيخان لا شيخ واحد ورد اسمه صحيحا في موضع ومحرَّفا في موضع آخر من كلام ابن أبي حاتم .

ومن مجمل ما تقدم إيجازه يظهر بجلاء تأثر مصادر تراجم الرواة والجرح والتعديل ببعض أوهام البخاري في (التاريخ الكبير) سواء أورد النقل المباشر عن هذا الكتاب ، أم كان النقل عن مصادر أخرى تأثرت به .

المبحث الثالث

صلة أوهام (التاريخ الكبير) بمنهج تأليفه

لم يشرح البخاري منهجه في تأليف الكتاب بنحو واضح مفصَّل ، وغاية ما ذكره في مقدمته كلام مختصر على ترتيب الأعلام فيه بحسب الحروف ، مع تقديم من اسمه محمد منهم لأنه اسم النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، قال البخاري « وضعت الأسماء على : ا ، ب ، ت ، ث ، وإنما بُدئ بمحمد من بين حروف : ا ، ب ، ت ، ث ، لحال النبي ، صلى الله عليه وسلم ، لأن اسمه محمد ، صلى الله عليه . فإذا فُرغ من المحمدين ابتُدِئ في الألف ، ثم الباء ، ثم التاء ، ثم الثاء ، ثم يُنتهى بها إلى آخر حروف : ا ، ب ، ت ، ث ، وهي : ي . والميم تجيئك في موضعها . ثم هؤلاء المحمدون على : ا ، ب ، ت ، ث ، على أسماء آبائهم ، لأنها قد كثرت إلا نحو من عشرة أسماء ، فإنها ليست على : ا ، ب ، ت ، ث ، لأنهم من أصحاب النبي ، صلى الله عليه وسلم »[٤١] .

وأما طريقة بناء التراجم واستخلاصها من مصادرها فليس في الكلام المتقدم إشارة إليها البتة ، لذلك ظل منهج البخاري في هذا الكتاب غامضا بحدود ما ورد في مقدمته ، وكذلك صلة منهج الكتاب بما فيه من أوهام وأغلاط .

وقد نال كتاب البخاري عناية القدماء والمحدثين ، وانتفعوا منه كثيرا ، لكن قضية منهج تأليفه وصلته بما فيه من أوهام لم تنل ما تستحقه من عناية بحسب ما يأتي بيانه .

مواقف القدماء من طريقة تأليف (التاريخ الكبير) وصلتها بأوهامه

وردت في بعض المصادر القديمة أشتات متفرقة من كلام منسوب إلى البخاري يتعلق ببعض صفات هذا الكتاب قد ينفع بعضها في الاستدلال على ملامح من طريقته في تأليفه ، وموقفه من الصلة بين طريقة تأليف الكتاب وما فيه من أوهام .

من ذلك ما نسب إليه من قوله « فلما طعنتُ في ثماني عشرة وصنَّفت كتاب (قضايا الصحابة والتابعين) ، ثم صنَّفت (التاريخ) في المدينة عند قبر النبي ، صلى الله عليه وسلم ، وكنت أكتبه في الليالي المقمرة ، قال : وقلَّ اسم في (التاريخ) إلا وله عندي قصة ، إلا أني كرهت أن يطول الكتاب »[٤٢] .

وقوله « لو نُشِرَ بعضُ أُستاذيّ ، هؤلاء لم يفهموا كيف صنَّفت كتاب (التاريخ) ولا عرفوه . ثم قال : صنفته ثلاث مرات »[٤٣] .

وقوله « أخذ إسحاق بن راهويه كتاب (التاريخ) الذي صنَّفت فأدخله على عبد الله بن طاهر ، فقال : أيها الأمير ألا أريك سحرا ؟ قال : فنظر فيه عبد الله بن طاهر فتعجب منه ، وقال : لست أفهم تصنيفه »[٤٤] ، وابن راهويه من شيوخ البخاري ومسلم[٤٥] .

والاقتناع بمضمون بعض تلك الروايات ابتداءً صعبٌ ، لأسباب يطول الحديث بشرحها ، ولو صحَّ ما روي فيها عن البخاري من كلام لما فاته إيراده ، أو إيراد بعضه ، في مقدمة (التاريخ الكبير) حتى لو كان ذلك في المرة الأخيرة من مرات تأليف الكتاب .

ولو جاز حمل بعض تلك الروايات على الصحة ففيها دليل آخر على اعتراف البخاري نفسه باحتمال وقوع الغلط والاشتباه في كتابه بسبب طريقة تأليفه ، بجانب اعترافه باحتمال وقوعه في الغلط أو الاشتباه في مواضع من الكتاب تقدمت الإشارة إلى بعض شواهدها في المبحث الأول .

وهذا المعنى مفاد من إشارته إلى فهم أساتذته لقيامه بتأليف الكتاب ثلاث مرات بنحو يوجب العذر عندهم عن أي خلل أصابه بسبب هذا الأمر ، في حين لم يفهم معاصروه ، كأبي زرعة وأبي حاتم الرازي وابنه ، هذه الطريقة وما نتج عنها بالضرورة من أغلاط ، فلم يعذروه لأجلها ، بل آخذوه على أغلاطه ودونوها في مصنف خاص بها .

ولا يقتصر الوصف المتقدم على من نبَّه على أغلاط البخاري من معاصريه ، بل شمل عامة من حذا حذوهم ممن وردت الإشارة إليهم في بحثنا هذا من علماء الرجال ، كعبد الغني الأزدي ، والحاكم الكبير ، والخطيب البغدادي ، والمزي ، والذهبي ، وابن حجر .

وليس من اليسير الاقتناع بأن هؤلاء وغيرهم من علماء الرجال جازفوا بالتنبيه على أغلاط البخاري ، مع رفعة مكانته عندهم ، لأنهم لم يفهموا كيف صنَّف كتاب (التاريخ) ، فأكثرهم يروي مقولته بأنه ألَّفه ثلاث مرات ، وعلى الرغم من ذلك لم يترددوا في التنبيه على أغلاطه ، وكأنهم لم يقتنعوا بكفاية ذلك في الاعتذار له ، لأنه ألَّف الكتاب في أوائل شبابه ، وإصلاحه في ما امتد من عمره متاح ميسور لا يمنعه منه مانع ، ومن ثم لا مناص من القول باقتناع عامة علماء الرجال بانتفاء الصلة بين طريقة تأليف الكتاب وما فيه من أوهام .

وقد ذكرنا في المبحث الأول أنه على أساس من صدق البخاري في تنبيهه هو على احتمال وقوعه في الغلط أو الاشتباه في مواضع من (التاريخ الكبير) تعقَّبه بعض معاصريه والمتأخرين عنه من علماء الرجال بالتنبيه على شواهد ليست بالقليلة من أغلاطه وأوهامه في هذا الكتاب ، بعد ثبات قناعتهم بصدورها منه عن غفلة أو اشتباه ، لا عن أية علة أخرى .

مواقف المحدثين من طريقة تأليف (التاريخ الكبير) وصلتها بأوهامه

ألمَّت بعض الدراسات الحديثة بمنهج البخاري (في التاريخ الكبير) ، وكاد الكلام فيها يقتصر على طريقة ترتيب التراجم من دون التعرض بنحو جاد لأهم مسألة فيه ، وهي طريقة استخلاص التراجم من الروايات ، وصلتها بما في الكتاب من أوهام[٤٦] .

جهد الشيخ عبد الرحمن المعلمي في دراسة منهج (التاريخ الكبير)

الجهد الوحيد من بين جهود المحدثين الذي كاد يستوفي معظم جوانب البحث في هذه القضية المهمة هو جهد الشيخ عبد الرحمن المعلمي محقق كتاب (التاريخ الكبير) نفسه ، ومحقق كتابين خلص أحدهما للتنبيه على أغلاط البخاري في (التاريخ الكبير) هو كتاب (بيان خطأ البخاري) للرازي ، والكتاب الآخر هو (موضح أوهام الجمع والتفريق) للخطيب البغدادي ، وقد شغل التنبيه على أوهام البخاري حيزا واسعا من هذا الكتاب .

ولم ترد دراسة المعلمي الخاصة بطريقة تأليف (التاريخ الكبير) وصلتها بما فيه من أوهام في مقدمة تحقيق الكتاب نفسه ، بل وردت في مقدمة تحقيق كتاب (الموضح) للخطيب البغدادي .

وقد سعى المعلمي إلى تحقيق غايتين في مجمل دراسته ، الأولى : استخلاص الملامح الرئيسة لمنهج البخاري في تأليف (التاريخ الكبير) وكاد يوفق لتحقيقها ، والأخرى : اتخاذ ما استخلصه من ملامح طريقة تأليف الكتاب حجة قوية في الدفاع عن البخاري ، وتنزيهه مما نسبه إليه الخطيب البغدادي ، وبعض المشهورين من علماء الرجال ، من الوهم والغلط ، ولم يوفق لتحقيق هذه الغاية .

ابتدأ المعلمي بحثه باستذكار المنهج العام لكتب التراجم المعتمدة في بنائها على ما حصَّله مؤلفوها من روايات أصحاب التراجم ، وقد تعمَّد توجيه البحث في اتجاهين من حيث الصلة بالبخاري وكتابه ، أولهما عام غير مباشر ، والآخر خاص مباشر ، من دون إشعار القارئ بإرادة هذا الأمر ، ولكنه ظاهر في بحثه تمام الظهور .

الاتجاه العام لبحث المعلمي في منهج تأليف (التاريخ الكبير)

شغل هذا الاتجاه من بحث المعلمي مقدماته ، وذكر فيه أن إتباع منهج بناء التراجم على أساس المحصَّل من نصوص روايات المترجمين وأسانيدها قد يؤدي إلى (الخطأ والاشتباه) بحسب وصفه ، وحذَّر مما فيه من (خلل ومفاسد) حين تأتي شواهد متفرقة منه ، عن غير قصد ، عند غير البخاري بحسب المفاد من قوله « أول مصنَّف جامع لأسماء الرواة ، إلا ما شذ ، هو (التاريخ الكبير) للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، رحمه الله ، احتوى على بضع عشر ألف ترجمة . وفي عصره جمع أصحاب الإمامين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين مجاميع مما أفاداه في أحوال الرواة . ثم كثرت المصنفات والمجاميع في ذلك . هذا والأسماء قد تشتبه فيتفق الرجلان فأكثر في الاسم واسم الأب واسم الجد ونحو ذلك ، كأحمد بن جعفر بن حمدان ، أربعة في طبقة واحدة . وكثيرا ما يُذكر الراوي بأوصاف

متعددة ، كمحمد بن سعيد بن حسان الشامي المصلوب ، يقال له : محمد بن حسان ، محمد بن عبد الرحمن ، محمد بن زكريا ، محمد بن أبي قيس ، محمد بن أبي زينب ... والأئمة قد يعرفون أكثر الرواة قبلهم من أسانيد الأخبار التي تجيء من طريقهم ، وإذا كان الأمر كذلك فطبيعي أن يقع لبعض الأئمة الخطأ فيعد الاثنين فأكثر واحدا ، لاتفاق الاسم والطبقة ، ويعد الواحد اثنين فأكثر لاختلاف الاسم ، أو يتردد بين الاسمين ، كما لا يؤمَن أن يقع الاشتباه لمن ينظر في أسانيد الأخبار ، وفي ذلك من الخلل ما فيه ، فقد يكون أحد الرجلين موثوقا والآخر مجروحا ، فمن ظنهما واحدا كان بين أن يرد خبر الثقة أو يقبل خبر المجروح . ومن حسب الواحد اثنين قد يعد أحدهما ثقة والآخر غير ثقة ، فيكون قد اعتقد في رجل واحد أنه ثقة غير ثقة ، إلى غير ذلك من المفاسد . لذلك اعتنى المحدثون بهذا الباب ، فوضعوا لبيانه فَنَّين ، فَنَّ المتفق والمفترق لما اتفق اثنان فأكثر في اسم واحد ، وفَنَّ مَنْ يُذكر بأوصاف متعددة لمن يُذكر باسمين فأكثر وهو واحد ، كما وضعوا في علوم الحديث فنونا أخر تُذكر في كتب المصطلح »[٤٧] .

وهذا المنهج الذي ذكره المعلمي هنا ، ووصف ما يمكن أن ينتج عنه من مآخذ ، ونسبه إلى (بعض الأئمة) من دون تصريح بأن يكون البخاري منهم ، هو منهج البخاري في (التاريخ الكبير) نفسه ؛ ذلك أن الترجمة في كتاب البخاري مبنية على أساس الروايات ، أي إن تراجم الأعلام فيه مستمدة من رواياتهم المشتملة على أسمائهم ، وقد عبَّر المعلمي عن هذا الأمر الذي قد يشمل طوائف ممن اتبع هذا المنهج من المؤلفين ، ومنهم البخاري ، بقوله « والأئمة قد يعرفون أكثر الرواة قبلهم من أسانيد الأخبار التي تجيء من طريقهم ... كما لا يؤمن أن يقع الاشتباه لمن ينظر في أسانيد الأخبار » .

وبسبب هذا المنهج ظهر في (التاريخ الكبير) وجهان رئيسان لأوهام البخاري في تعيين الأعلام وتمييز بعضهم من بعض ، الأول : جمع المختلفين منهم في عنوان واحد على أنهم علم واحد ، والآخر : تفريق أوصاف العلم الواحد على عنوانات عدة بحيث يصبح أعلاما مختلفين .

الوجه الأول

هو الوجه الذي تتفق فيه أسماء الأعلام المختلفين فيؤدي الاتفاق إلى جمعهم في عنوان واحد على أنهم علم واحد ، وقد وصف المعلمي هذا الوجه ، وحرص أن لا يطال البخاري حين تجنب التصريح به ، وذلك في قوله « هذا والأسماء قد تشتبه فيتفق الرجلان فأكثر في الاسم واسم الأب واسم الجد ونحو ذلك ، كأحمد بن جعفر بن حمدان ، أربعة في طبقة واحدة ... والأئمة قد يعرفون أكثر الرواة قبلهم من أسانيد الأخبار التي تجيء من طريقهم وإذا كان الأمر كذلك فطبيعي أن يقع لبعض الأئمة الخطأ فيعد الاثنين فأكثر واحدا ، لاتفاق الاسم والطبقة » .

وفحوى الكلام المتقدم أن الروايات التي هي مصدر الترجمة الرئيس قد تتفق على صيغ بعض الأسماء في موردين ، الأول : لا تكون لها فيه أشباه أو نظائر بصرف النظر عن الطبقات ، فلا يكون ثمة اشتباه

فيها ، ولم يشر المعلمي إلى هذا المورد لأنه معلوم بالضرورة ، والآخر : بعكسه ، أي يكون للاسم في هذا المورد شبيه من الطبقة نفسها بحسب ما ذكر المعلمي ، أو من غيرها بحسب بعض شواهد (التاريخ الكبير) المذكورة قريبا ، فيعسر على المؤلف تمييز بعضها من بعض ، ويجمعها في عنوان واحد ، أي إنه « يعد الاثنين فأكثر واحدا ، لاتفاق الاسم والطبقة » بحسب تعبير المعلمي .

ومن شواهد هذا الوجه من الوهم في (التاريخ الكبير) شاهد أعلامه من طبقات مختلفة لا من طبقة واحدة ، وهذا أدعى لتأكيد حقيقة الوهم ، قال البخاري « حبيب بن الشهيد البصري ، سمع الحسن ، وابن سيرين ، وعكرمة ، وابن عمار ، سمع منه قريش بن أنس ، والأنصاري ، ويحيى . وقال : حدثني إسحاق بن إبراهيم : مات حبيب أبو محمد – وكان مرة كنيته أبو شهيد فتركها – سنة خمس وأربعين ، وصلى عليه سوار في أوسط أيام التشريق يوم جاءت هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن ، هو مولى الأزد . حدثني حسن ، قال ثنا عبد الله بن يحيى ، قال : أخبرنا سعيد بن أبي أيوب ، عن محمد بن عبد الرحمن ، عن حبيب بن الشهيد أبي مرزوق : قال : عمر »[٤٨] .

وللمعلمي حاشيتان على كلام البخاري ، قال في الأولى التي وضع علامتها فوق اسم حبيب « زاد ابن أبي حاتم (أبو مرزوق) ، كأنه أخذه من الرواية الآتية آخر الترجمة ، وسيأتي ما فيها » ، ومفاد هذا التعليق متابعة ابن أبي حاتم للبخاري في إيراد الكنية ، وهو استنتاج صائب بسبب ما شاع من تأثر ابن أبي حاتم بكتاب البخاري ، وأول كلام ابن أبي حاتم في ترجمة حبيب من كتاب (الجرح والتعديل) : « حبيب بن الشهيد ، أبو مرزوق ... »[٤٩] .

وقال المعلمي في الحاشية الأخرى « في التهذيب ترجمة لحبيب بن الشهيد في بابه ، وبعدها ترجمة أخرى (حبيب بن الشهيد أبو مرزوق التجيبي المصري يأتي في الكنى) وفي الكنى منه (١٢ / ٢٢٨) : أبو مرزوق التجيبي ثم القتيري مولاهم المصري ، اسمه حبيب بن الشهيد ، وقيل : ربيعة بن سليم ، وقيل : إنهما اثنان ... وروى البخاري في ترجمة حبيب بن الشهيد البصري من طريق سعيد بن أبي أيوب ، عن محمد بن عبد الرحمن ، عن حبيب بن الشهيد أبي مرزوق ، قال : قال عمر بن عبد العزيز . وتبعه ابن أبي حاتم في خلط البصري بالمصري . وقد روى ابن يونس في تاريخه القصة بعينها من حديث ابن وهب ، عن سعيد بن أبي أيوب ، عن محمد بن القاسم المرادي ، عن أبي مرزوق حبيب بن الشهيد مولى تجيب ... فهذا صريح في أنه غير البصري) . أقول : وقد ذكر البخاري في الكنى (أبو مرزوق التجيبي) ولم يزد على ذلك . وكذا صنع ابن أبي حاتم ، إلا أنه زاد (سمعت أبي يقول ذلك) . وذكرا في باب ربيعة (ربيعة بن أبي سليم مولى عبد الرحمن التجيبي ...) . وزاد ابن أبي حاتم (ويقال ربيعة بن سليم ، ويكنى بأبي مرزوق) » .

وما نقله المعلمي عن البخاري وابن أبي حاتم مستقيم لا خلل فيه[٥٠] ، وكذلك ما نقله عن (تهذيب التهذيب) ، وما ورد في هذا المصدر الأخير من تصريح بوهم البخاري موجود في أصله ، أي (تهذيب

الكمال) أيضا[٥١] ، ولم يقتصر المزي على (تاريخ ابن يونس) في توثيق كنية أبي مرزوق المصري ، بل ذكر مصادر أخرى نصَّت على هذه الكنية ، مثل (الثقات) للعجلي ، و (الثقات) لابن حبان[٥٢] .

وممن أشار إلى وهم البخاري أيضا ولكن من دون تصريح باسمه ، الذهبي في قوله « حبيب بن الشهيد ، أبو مرزوق التجيبي ، شيخ مصري وليس بالبصري ، وفد على عمر بن عبد العزيز ... »[٥٣] .

والمفاد مما تقدم إيجازه ، بجانب إقرار كل من المزي والذهبي وابن حجر بوهم البخاري في هذا الشاهد ، وهم من مشاهير علماء الرجال ، قناعة المعلمي بهذه النتيجة أيضا ، بدلالة عدم اعتراضه عليها ، ولكنه اعترض على الخطيب البغدادي حين ذكر الشاهد نفسه .

ولعل الخطيب البغدادي أقدم من ذكر الشاهد المقصود في كتاب (الموضح) ، ويبدو أنه نقله عن رواية أخرى مصححة ومزيدة غير الرواية التي نُشر عنها الكتاب ، بدلالة الزيادات والفوارق بين النصين[٥٤] ؛ قال الخطيب : « الوهم الثالث والعشرون : قال البخاري : حبيب بن الشهيد البصري ، سمع الحسن ، وابن سيرين ، وعكرمة ، وابن عمار ، سمع منه قريش بن أنس ، والأنصاري ، ويحيى . ثم قال : حدثني إسحاق بن إبراهيم بن حبيب ، قال : مات حبيب أبو محمد – وكان مرة كنيته أبو شهيد فتركها – سنة خمس وأربعين ، وصلى عليه سوار في أوسط أيام التشريق يوم جاءت هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن . وهذا القول صحيح ، غير أن البخاري أتبعه بأن قال : حدثني حسن – يعني ابن عبد العزيز الجروي – حدثنا عبد الله بن يحيى ، أخبرنا سعيد بن أبي أيوب ، عن محمد بن عبد الرحمن ، عن حبيب بن شهيد أبي مرزوق ، قال : قال عمر . وقد وهم البخاري في إتباعه الكلام المتقدم هذا الحديث من غير فصل ؛ وذلك أن حبيب بن الشهيد اثنان ، أحدهما البصري الذي ذكر روايته عن الحسن ومن معه ، وهو مولى الأزد ، ويكنى أبا محمد . والآخر حبيب بن الشهيد مولى عقبة بن بجرة ين حارثة التجيبي ، من أهل مصر ، ويكنى أبا مرزوق ، حدث عن حنش بن عبد الله السباي ، وهو الذي أورد البخاري حديثه في باب حبيب بن الشهيد البصري ، حدث عن حبيب هذا : يزيد بن أبي حبيب ، وجعفر بن ربيعة ... وغيرهم . قال أحمد بن يحيى بن وزير : توفي سنة تسع ومائة ، وله وفادة على عمر بن عبد العزيز ... ومما أسند أبو مرزوق حبيب بن الشهيد ما أخبرناه أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل الصيرفي ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم .... فقد وضح من أمر هذين الرجلين بالرواة عنهما ، وباختلاف كنيتيهما ، ووقت وفاتيهما ، وتباين بلديهما ، ما لا يعترض معه الشك ، ولا يدخل فيه الريب على أحد وفَّق لفهمه إن شاء الله »[٥٥] .

وليس بعد هذا البيان بيان يوجب التوفيق للفهم ، ولكن المعلمي اعترض وشك وارتاب وتكلف لتصحيح وهم البخاري أعذارا مبنية على احتمالات ربما فاق بعضها وهْم البخاري نفسه حين عَلَّق على كلام الخطيب في الحاشية بقوله « لعل البخاري لم يجزم بأن الحكاية لحبيب بن الشهيد البصري ، وإنما ذكرها

آخر ترجمته للاحتمال ، وعذره واضح ، فإن اسم (حبيب بن الشهيد) من الأسماء التي يعز الاشتراك فيها ، فأما كنيته (أبو مرزوق) فلا يعز الاشتراك فيها ، وهي معروفة للتجيبي ، وذكره بها البخاري في الكنى ، لأنه لم يعرف اسمه ، وعمر بن عبد العزيز أقرب إلى أن يروي عنه حبيب بن الشهيد البصري من أن يروي عنه أبو مرزوق التجيبي المصري ، فأما ابن أبي حاتم فجزم في ترجمة حبيب بن الشهيد البصري أن كنيته أبو مرزوق واقتصر عليها ، وذكر أبا مرزوق التجيبي في الكنى ، وزاد فذكر في ترجمة ربيعة بن أبي سليم أو ابن سليم التجيبي أن كنيته أبو مرزوق ، والصحيح أن كنية ربيعة أبو عبد الرحمن ، ولكن بعض من لم يعرف اسم أبي مرزوق ظنه ربيعة ، لأن كلا منهما مصري تجيبي ، وهما في عصر واحد ، يشتركان في بعض من يرويان عنه وبعض من يروي عنهما » .

وليس في أي جزء من أجزاء هذا الكلام صلاح للاحتجاج البتة ، بل فيه تأكيد صريح بوهم البخاري ، وكان الأحرى بالمعلمي تأييد ما أظهره الخطيب البغدادي من الحقيقة في هذا الشاهد ، أو السكوت عنه في أقل تقدير .

فقوله « لعل البخاري لم يجزم بأن الحكاية لحبيب بن الشهيد البصري ، وإنما ذكرها آخر ترجمته للاحتمال » أمنية لا تصمد لحجة الخطيب بأن الحكاية للتجيبي لا للبصري ، وفي سياق كلام البخاري والخطيب معا ما ينفي هذه الأمنية وما تبعها من احتمال مردود بواقع الحال .

وقول المعلمي « وعذره واضح فإن اسم (حبيب بن الشهيد) من الأسماء التي يعز الاشتراك فيها » مستقيم لوأعتُذِرَ به للأغمار الشداة ، ولكنه غير مستقيم في الاعتذار لمن تُدَّعى له الإمامة في الحديث وعلم الرجال .

وقول المعلمي « فأما كنيته (أبو مرزوق) فلا يعز الاشتراك فيها ، وهي معروفة للتجيبي » إقرار منه بأن البخاري يشتبه في المعروف الذي لا يعز الاشتراك فيه .

وقول المعلمي « وذكره بها البخاري في الكنى لأنه لم يعرف اسمه » فيه اعتراف بأن البخاري يشتبه في الأعلام حين يذكر العلم في أكثر من موضع من كتابه ، فضلا عن التصريح بجهل البخاري بمبادرته إلى تضمين كتابه من لا يعرف أسماءهم من الأعلام .

وقول المعلمي « وعمر بن عبد العزيز أقرب إلى أن يروي عنه حبيب بن الشهيد من أن يروي عنه أبو مرزوق التجيبي المصري » مُعْضِلٌ ، لعدم التصريح بمعيار القرب عنده ، والمعيار موجود نسخه المعلمي بيده ، أعني قول الخطيب « فقد وضح من أمر هذين الرجلين بالرواة عنهما ، وباختلاف كنيتيهما ، ووقت وفاتيهما ، وتباين بلديهما ، ما لا يعترض معه الشك ، ولا يدخل فيه الريب على أحد وفِّق لفهمه إن شاء الله » المفصح عن أن حبيب بن الشهيد (المصري) أقرب إلى عمر بن عبد العزيز (الشامي) من حبيب بن الشهيد (البصري) في الزمان والمكان ، ناهيك باختلاف الرواة .

وقول المعلمي « فأما ابن أبي حاتم فجزم في ترجمة حبيب بن الشهيد البصري أن كنيته أبو مرزوق واقتصر عليها ، وذكر أبا مرزوق التجيبي في الكنى » مغالطة واضحة من جهتين : الأولى : الاحتجاج بالغلط على الصواب على الرغم من علم المحتج بموضع الغلط وموضع الصواب ، والأخرى : علم المحتج الأكيد بمتابعة ابن أبي حاتم للبخاري ، ومن ثم كيف يصح الاحتجاج بما نقله ابن أبي حاتم من وهْم البخاري لتصحيح وهم البخاري والناقل واهم أيضا ؟! .

وقول المعلمي في آخر كلامه الذي خصَّه بابن أبي حاتم « وزاد فذكر في ترجمة ربيعة بن أبي سليم أو ابن سليم التجيبي أن كنيته أبو مرزوق ، والصحيح أن كنية ربيعة أبو عبد الرحمن ، ولكن بعض من لم يعرف اسم أبي مرزوق ظنه ربيعة لأن كلا منهما مصري تجيبي ، وهما في عصر واحد يشتركان في بعض من يرويان عنه وبعض من يروي عنهما » غامض لا يفهم القصد منه إلا بالرجوع إلى كلام المعلمي نفسه في الحاشية الخاصة بترجمة حبيب بن الشهيد من (التاريخ الكبير) ، وما ورد في ترجمة ربيعة من كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم ، وكتاب (الثقات) لابن حبان[٥٦] .

وفي الأحوال كلها ليس لهذا الكلام فائدة في تأييد ما أراده المعلمي من مجمل كلامه ، لأنه يتعلق بما نقله من قبل عن (تهذيب التهذيب) من رأي لبعض المتقدمين ذهب فيه إلى أن حبيب المصري هو ربيعة بن سليم ، والمعلمي هنا يردُّ هذا الرأي ، فحبيب عنده غير سليم ، وإنما نُقلت كنية الأول إلى الآخر للأسباب التي ذكرها ، ومن ضمن ما يقتضيه ردُّهُ وقوع ابن أبي حاتم في وهم نسبة كنية أبي مرزوق إلى غير صاحبها حبيب المصري مرتين ، الأولى حين تابع البخاري بنسبتها إلى حبيب البصري ، والأخرى هذه التي نسب ابن أبي حاتم الكنية فيها إلى ربيعة بن سليم .

وفضلا عن بعد الصلة بين هذا الشطر الأخير من كلام المعلمي ومراده من مجمل ما تقدم من كلامه ، إن مضمون هذا الشطر الأخير ينقض حجتين مما احتج به من قبل ، الأولى : في قوله « فأما كنيته (أبو مرزوق) فلا يعز الاشتراك فيها » وهنا شاهد على أنها عزيزة بحيث وقع الوهم فيها عند أبي حاتم لمرتين ، والأخرى : متصلة بالأولى ، فوهم ابن أبي حاتم في هذا الشاهد يضعف من قيمة احتجاج المعلمي بمتابعته للبخاري في الشاهد الأول بنحو عام ، وفي من كنيته (أبو مرزوق) من الأعلام بوجه خاص ، لاتحاد الكنية في الشاهدين بصرف النظر عن صدقها على واحد منهما . وربما يكون المعلمي قصد من كلامه الأخير لغاية أخرى قصر فهمي عن إدراكها .

الوجه الثاني

هو الوجه الذي تختلف فيه صيغ اسم علم بعينه فيذكر في عنوانات عدة على أنه أعلام مختلفون ، وقد وصفه المعلمي في قوله « والأئمة قد يعرفون أكثر الرواة قبلهم من أسانيد الأخبار التي تجيء من طريقهم ، وإذا كان الأمر كذلك فطبيعي أن يقع لبعض الأئمة الخطأ ... ويعد الواحد اثنين فأكثر لاختلاف الاسم ، أو يتردد بين الاسمين ، كما لا يؤمن أن يقع الاشتباه لمن ينظر في أسانيد الأخبار » ،

وهو وصف حقيقي صادق تمام الصدق للوجه الثاني من أوجه أوهام البخاري التي نتجت عن منهجه في (التاريخ الكبير) ، ولكن المعلمي تجنب التصريح بصلة البخاري به ، وورّى عنه بـ (بعض الأئمة) .

وقد تتباين صيغ اسم بعينه في أكثر من رواية من رواياته بقدر يمهد سبيل الاشتباه فيه ، فإن كان للمؤلف علم واسع بأحوال الرجال تجنَّب الوقوع في الغلط أو الاشتباه بأن يجمع تلك الروايات في عنوان العلم المقصود مهما اختلفت الصيغ أو الأوصاف في اسمه أو اسم أبيه أو اسم جده وفي كنيته أو لقبه أو نسبته ، وإن قلَّ علم المؤلف بأحوال الرجال وقع في الاشتباه بتفريق الاسم الواحد على عنوانات عدة تبعا لاختلاف أوصافه في ما تحصل للمؤلف من رواياته ، ومن ثم يصير للعلم الواحد تراجم بعدد اختلاف أوصافه .

وشواهد هذا الوجه في (التاريخ الكبير) ليست بالقليلة أيضا ، ومنها شاهد ورد في الموضع الخاص بمن اسمه (عطاء) من الرواة ؛ فقد عَدَّ البخاري ، في من عَدَّه منهم ، ثلاثة هم : عطاء بن ميناء ، وعطاء مولى ابن أبي أحمد ، وعطاء مولى أم صبية ؛ قال :

« **عطاء مولى أم صبية** : عن أبي هريرة ، رضي الله عنه . روى عنه سعيد بن أبي سعيد المقبري ، يعد في أهل المدينة ، قال علي : حدثنا يعقوب ، وأبي ، عن ابن إسحاق : حدثني سعيد المقبري ، عن عطاء مولى أم صبية : سمعت أبا هريرة ، رضي الله عنه ، يقول : سمعت النبي ، صلى الله عليه وسلم يقول : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) . قال ابن إسحاق : وحدثني عمي عبد الرحمن بن يسار ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي ، رضي الله عنه ، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم – نحوه .

عطاء مولى ابن أبي أحمد : عن النبي ، صلى الله عليه وسلم : (مثل القرآن كمثل جراب محشوا مسكا تفوح ريحه) ؛ قال عبد الله بن يوسف : عن الليث بن سعيد المقبري ، وقال عمر بن طلحة : عن المقبري ، عن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ؛ والأول أصح .

عطاء بن ميناء مولى ابن أبي ذباب : يعد في أهل المدينة . سمع أبا هريرة ، رضي الله عنه ، روى عنه أيوب بن موسى ، نسبه الليث عن سعيد المقبري ؛ إبراهيم بن موسى : أخبرنا هشام ، أن ابن جريج أخبرهم : أخبرني أيوب بن موسى ، أن عطاء بن ميناء أخبره . وزعم أيوب أن عطاء بن ميناء من صلحاء الناس ، سمع أبا هريرة ، رضي الله عنه ، يقول : سجدت مع النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في { إذا السماء انشقت } [الانشقاق ١] ، و { اقرأ باسم ربك الذي خلق } [العلق ١] »[٥٧] .

كذا أورد البخاري هذه الأسماء الثلاثة بسياق متصل على أنها لثلاثة أعلام مختلفين ، وهي لعلم واحد اختلفت أوصافه في الروايات المنقولة عنه ؛ فعطاء بن ميناء هو مولى ابن أبي أحمد نفسه ، وهو مولى أم صبية أيضا ، لأن أم صبية زوج ابن أبي أحمد .

وقد نبه الخطيب البغدادي على هذا الوهم الذي وقع فيه البخاري وغيره ممن يحتمل تأثره بالبخاري ومتابعته له من علماء الرجال والحديث ؛ قال الخطيب « القول في : عطاء بن ميناء ، وعطاء مولى أم

صبية ، وعطاء مولى ابن أبي أحمد ... ذهب البخاري إلى أن هؤلاء ثلاثة كل واحد منهم غير صاحبه ، وفرَّق بين ذكرهم في (تاريخه) فبدأ بذكر عطاء مولى ابن أبي أحمد ، وأتبعه بذكر عطاء مولى أم صبية ، ثم ذكر عطاء بن ميناء . وكذلك فعل أبو زرعة الدمشقي في ذكرهم متفرقين متغايرين ؛ أخبرنا عبد الرحمن بن عثمان بن القاسم الدمشقي في كتابه إلينا ، أنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد ، قال : حدثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري ، قال : وعطاء مولى أم حبيبة ، وعطاء بن ميناء مولى ابن أبي ذباب ، وعطاء مولى ابن أبي أحمد ، هؤلاء الثلاثة يحدث عنهم سعيد المقبري . كذا قال في عطاء الأول إنه مولى أم حبيبة ، وإنما هو مولى أم صبية ، والله أعلم . وذكر علي بن المديني عطاء بن ميناء ، وعطاء مولى أم صبية ، وأنهما اثنان ؛ كذلك أخبرنا أبو الفتح منصور بن ربيعة الزهري الخطيب بالدينور ، أخبرنا علي بن أحمد بن علي بن راشد ، أخبرنا أحمد بن يحيى بن الجارود ، قال : قال علي بن المديني في تسمية أصحاب أبي هريرة الذين رووا عنه من أهل المدينة بعد ذكر جماعة منهم : وعطاء بن ميناء ، وعطاء مولى أم صبية ؛ قال الخطيب : ففرَّق بينهما ، ولم يذكر عطاء مولى ابن أبي أحمد . وكذلك فعل مسلم بن الحجاج فيما أخبرني الحسن بن محمد بن الحسن الخلال : أخبرنا طاهر بن محمد بن سهلويه النيسابوري ، قال : قُرئ على مكي بن عبدان وأنا أسمع ، قال : سمعت مسلم بن الحجاج يقول : عطاء بن ميناء مولى ابن أبي ذباب ، وعطاء مولى ابن سباع ، وعطاء مولى أم صبية ؛ هكذا ذكرهما مسلم في الطبقة الثانية من تابعي أهل المدينة ، وفصل بينهما بعطاء مولى ابن سباع . وذكر أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني أن الثلاثة رجل واحد ؛ كذلك أخبرني الحسن بن أبي طالب : حدثنا محمد بن العباس بن حيويه الخزاز ، حدثنا أبو بكر بن أبي داود ، قال : عطاء بن ميناء يروي عن أبي هريرة ، وعطاء مولى أم صبية يروي عن أبي هريرة ، وعطاء مولى ابن أبي أحمد يروي عن أبي هريرة ؛ قال : وأصحاب الحديث يرون أنهم ثلاثة ، وهم واحد ، لأنه عطاء بن ميناء على الحقيقة ، وهو عطاء مولى أم صبية ، وإنما قيل : عطاء مولى ابن أبي أحمد أن عبد الله بن أبي أحمد زوج أم صبية »[٥٨] .

الاتجاه الخاص لبحث المعلمي في منهج تأليف (التاريخ الكبير)

لم يلبث المعلمي في هذا الاتجاه من بحثه الذي وصفناه بالخاص وشغل بقية بحثه أن نعت المنهج نفسه بـ (الفن الخاص) ودعا طلاب الحديث إلى تحصيل (فوائده الجزيلة) حين وجد البخاري متفردا به عن قصد وتدبير بحسب رأي المعلمي المفاد من كلامه الذي نورده على أقسام لكي يسهل استخلاص الفائدة منه .

قال المعلمي في أول كلامه على طريقة تأليف (التاريخ الكبير) وصلتها بما في الكتاب من أوهام « من اللطائف أن (تاريخ البخاري) مثلث من ثلاث جهات ، الأولى : في مقدمة (فتح الباري) عنه : (لو نُشر بعض أستاذيّ هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت (التاريخ) . ثم قال : (صنفته ثلاث مرات) .

ومعنى هذا أنه بدأ فقيد التراجم بغير ترتيب ، ثم كرَّ عليها فرتبها على الحروف ، ثم عاد فرتب تراجم كل حرف على الأسماء : باب إبراهيم ، باب إسماعيل – إلخ . هذا هو الذي التزمه ، ويزيد في الأسماء التي تكثر ، مثل : محمد ، وإبراهيم ، فيرتب تراجم كل اسم على ترتيب الحروف الأوائل لأسماء الآباء ونحوها »[٥٩] .

والمنهج الذي وصفه المعلمي في الكلام المتقدم لا يختص بالبخاري وحده ، فعامة من ألف كتابا في التراجم أو غيرها ، يعمد إلى جمع مادته أولا ، ثم يكرُّ عليها مرة فيرتبها بحسب المنهج الذي ارتضاه ، ومرارا أخرى يُصلح فيها ما يستوجب الإصلاح من مادة الكتاب ، وربما زاد في المادة شيئا جديدا ، حتى إذا استقام له من أمر كتابه ما تطمئن النفس إليه أخرجه إلى الناس وصار مسؤولا منهم عن أي خلل فيه ، ولا مغزى لكلام المعلمي في الجهة الأولى غير هذا ، أي إن البخاري استغرق المراحل الثلاث في تأليف كتابه قبل إخراجه إلى الناس بحسب ما فهم المعلمي من قوله « صنفته ثلاث مرات » ، فإن وجد الناس فيه خللا ما ، عذروه في الغالب إن كان الخلل مما لا يسلم منه كتاب إنسان ، وإن كان الخلل مما قصرت عن استيعاب شواهده مصنفات مستقلة ككتاب البخاري ، نبهوا عليه ولم ينفع مؤلفه اعتذار المعلمي له بما فهمه من قوله « صنفته ثلاث مرات » ، بل إن هذا القول أدعى إلى نقد صاحبه لما فيه من إقرار صريح بأنه استوفى الحدود المألوفة في تأليف الكتاب وإصلاحه .

ثم كأن المعلمي لم يصرِّح في الجهة الأولى بما صرح به من فهمه لقول البخاري « صنفته ثلاث مرات » ، فكرَّ في الجهة الثانية ، التي تلت الأولى بنحو مباشر ، على القول نفسه الذي ورد بصيغة أخرى تفيد شمول عامة كتب البخاري بطريقة تأليف (التاريخ الكبير) نفسها ، ليستنبط منه معنى جديدا مختلفا عن المعنى الأول في قوله « الجهة الثانية : في مقدمة (الفتح) أيضا عنه : (صنفت جميع كتبي ثلاث مرات) . يعني ، والله أعلم ، أنه يصنف الكتاب ويخرجه للناس ، ثم يأخذ يزيد في نسخته ويصلح ، ثم يخرجه مرة ثانية ، ثم يعود يزيد ويصلح حتى يخرجه الثالثة ، وهذا ثابت للتاريخ كما يأتي »[٦٠] . ولم يأت تفصيل هذه الإشارة في محلها من الجهة الثانية من كلام المعلمي ، بل أتى بعد كلامه في الجهة الثالثة التي خلصت للقول بوجود ثلاثة تواريخ للبخاري : الكبير والأوسط والصغير .

وتفصيل إشارة الجهة الثانية وجود شواهد على تعدد روايات (التاريخ الكبير) واختلافها ، منها الرواية الأولى التي نقدها الرازيون : أبو زرعة ، وأبو حاتم ، وابن أبي حاتم في (بيان خطأ البخاري) ، والرواية التي نبَّه على أوهامها الخطيب البغدادي في (موضح أوهام الجمع والتفريق)[٦١] .

وتشبه روايات كتاب البخاري المتعددة المختلفة فَهْمَ المعلمي لقول البخاري « صنفته ثلاث مرات » من جهة الاختلاف والتعدد شبها ظاهرا بقدر يغني عن إطالة الكلام في الشرح والبيان .

على أن هذا الفهم الجديد المختلف لا يفضُل الفهم الأول من حيث صلاحه في الاعتذار لأوهام البخاري ، بل يفضله في عدم الصلاح ، لما يفيده من أن البخاري كان يستخِفَّهُ العجل في تأليف الكتاب

ولا يتمهَّل في إصلاحه ، فكان « يصنف الكتاب ويخرجه للناس ، ثم يأخذ يزيد في نسخته ويصلح ، ثم يخرجه مرة ثانية ، ثم يعود يزيد ويصلح حتى يخرجه الثالثة » بحسب قول المعلمي .

وبقية بحث المعلمي عَرْضُ (ثلاثة اصطلاحات للبخاري) استخلصها من كلامه في الجهة الأولى ، ومعنى الاصطلاح عنده طريقة التأليف ، ولكن البخاري له طريقة واحدة ، يشهد لذلك أن مغزى هذه الاصطلاحات واحد ، ومن ثم لم يبق موجب لتفريقها من حيث الشكل على ثلاثة اصطلاحات .

وأما من حيث الدلالة ، فدلالة هذه الاصطلاحات هي الدلالة المفادة من كلام المعلمي في الاتجاه الأول العام بعينها ، لأن الموضوع واحد في الاتجاهين ، وهو دراسة منهج التأليف في تراجم رواة الحديث اعتمادا على رواياتهم ، وقد نبَّه في الأول على ما يمكن أن يؤدي إليه إتباع هذا المنهج من (الخطأ والاشتباه) ، وحذَّر مما فيه من (خلل ومفاسد) ، ونسبه إلى (بعض الأئمة) ، في حين أشاد بالمنهج نفسه في هذا الاتجاه الآخر الخاص حين صار (اصطلاحات للبخاري) و (فنا خاصا) به .

الاصطلاح الأول

قال المعلمي في الاصطلاح الأول « الأول : أنه حيث يرتب الأسماء الكثيرة بحسب أوائل أسماء الآباء يتوسع فيعد كل لفظ يقع بعد (فلان بن) بمنزلة اسم الأب . ويزيد على ذلك فيمن لم يُذكر أبوه ، فيعد اللفظ الواقع بعد الاسم كاسم الأب ، فمن ذلك (عيسى الزرقي) ذكره فيمن اسمه عيسى وأول اسم أبيه زاي ، وهكذا (مسلم الخياط) فيمن اسمه مسلم وأول اسم أبيه خاء »[٦٢] .

ولا يخفى الاتفاق في الدلالة بين الكلام المتقدم وبعض كلام المعلمي في الاتجاه الأول العام ، أعني قوله « والأئمة قد يعرفون أكثر الرواة قبلهم من أسانيد الأخبار التي تجيء من طريقهم ، وإذا كان الأمر كذلك فطبيعي أن يقع لبعض الأئمة الخطأ ... ويعد الواحد اثنين فأكثر لاختلاف الاسم ، أو يتردد بين الاسمين ، كما لا يؤمن أن يقع الاشتباه لمن ينظر في أسانيد الأخبار » ، فالجوهر واحد في الحالين ، وهو تفريق العنوان الواحد على عنوانات عدَّة حين تختلف الصيغ في اسم علم بعينه أو في بعض أوصافه فيترجم له أكثر من مرة وكأنه أعلام مختلفون .

كما لا يختلف الاتفاق في الاستشهاد بـ (عيسى الزرقي) و (مسلم الخياط) اللذين أشار المعلمي في هذا الاصطلاح الأول إلى أن البخاري ترجم لكل واحد منهما ترجمتين بسبب اختلاف صيغ الأسماء أو الأوصاف ، عما استشهدنا به في الوجه الثاني من وهم البخاري في (عطاء بن ميناء) الذي ترجم له ثلاث مرات للسبب نفسه .

وما ورد من كلام المعلمي في الموضعين هو وصف حقيقي صادق تمام الصدق لوجه ظاهر من أوجه أوهام البخاري التي نتجت عن منهجه في (التاريخ الكبير) ، ولكن المعلمي نعت المنهج هناك بـ (الخطأ والاشتباه) ونسبه إلى (بعض الأئمة) ، ونعته هنا بـ (الاصطلاح) الذي تفرد به البخاري دون غيره من علماء الرجال في العصور كلها .

الاصطلاح الثاني

قال المعلمي في الاصطلاح الثاني « الثاني : أنه إذا عُرِفَ اسم الرجل على وجهين يقتضي الترتيب ، وضعه بحسب إحداهما في موضع ، وبحسب الآخر في آخر ترجمة في الموضعين ؛ فمن ذلك شيخه محمد بن إسحاق الكرماني ، يعرف أيضا بمحمد بن أبي يعقوب ، ذكره في موضعين من المحمدين ، فقال في الجلد الأول رقم ٦٦ (محمد بن إسحاق هو ابن أبي يعقوب الكرماني ، مات سنة ٢٤٤) وقال فيه رقم ٨٥٨ (محمد بن أبي يعقوب أبو عبد الله الكرماني ...) . ومن ذلك عبد الله بن أبي صالح ذكوان ، يقال لعبد الله (عباد) ، فذكره البخاري في باب عبد الله ، وفي باب عباد ، وكلامه في الموضعين وفي ترجمة صالح بن أبي صالح ذكوان صريح في أنه لم يلتبس عليه . من ذلك مسلم بن أبي مسلم ، يقال له (الخياط) ، فذكره في مسلم بن أبي مسلم ، وفي مسلم الخياط ، وسياقه صريح في أنه لم يلتبس عليه ، فهذا هو اصطلاحه . وصاحب (التهذيب) يذكر الرجل في موضع مفصلا ، ثم يذكره في الموضع الآخر مختصرا جدا ويحيل على ذاك . وصنيع البخاري إن لم يكن أحسن من هذا فعلى كل حال ليس بوهم ، ولكن الخطيب يعدُّ هذا أوهاما (انظر الموضح : الوهم ٢ و ٤٢ و ٥٥ من أوهام البخاري) ولم يكتف بذلك ، بل فضل هذه المواضع بمزيد من التشنيع ، وتشنيعه عائد عليه كما لا يخفى »[٦٣] .

والذي لا يخفى حقا تنويع ما سماه المعلمي (اصطلاحات) والمغزى واحد ، فالمعنى المفاد من هذا الاصطلاح الثاني هو المعنى المفاد من الاصطلاح الأول ، حتى الشواهد أو الأمثلة تكرر بعضها في الاصطلاحين ، والقول بأن سياقها صريح في عدم اشتباه البخاري فيها به حاجة إلى برهان ؛ فأقوى شاهد احتج به المعلمي لصحة مذهبه في منهج البخاري هو محمد بن يعقوب الكرماني شيخ البخاري ، ولا يعجز القارئ عن التماس خلاف في سياق ترجمتيه ، جاء في الترجمة الأولى « محمد بن إسحاق هو ابن أبي يعقوب الكرماني ، مات سنة أربع وأربعين ومائتين »[٦٤] . وجاء في الترجمة الأخرى « محمد بن أبي يعقوب أبو عبد الله الكرماني ، سمع حسان بن إبراهيم ، قال أبو عبد الله : هذا كتبنا عنه »[٦٥] .

واختلاف السياق يمهِّد القول لاحتمال وقوع الاشتباه في هذا الشاهد ، وكأن البخاري كتب الترجمتين قبل معرفته بالكرماني ؛ كتب الأولى مجردة من تاريخ الوفاة في بعض مرات تأليف الكتاب ، وكتب الأخرى مجردة من النص على كتابته عن محمد في مرة تأليف أخرى ، ثم زاد هذين الوصفين في أثناء الرجوع إلى الكتاب لإصلاحه .

وأما القول بعدم وقوع الاشتباه في هذا الشاهد ، وأن البخاري فرَّق الترجمة على موضعين عن علم ، بسبب اختلاف الوصفين في : (محمد بن إسحاق هو ابن أبي يعقوب الكرماني) و (محمد بن أبي يعقوب هو أبو عبد الله الكرماني) ، وهو المعنى المفاد من كلام المعلمي في هذا الاصطلاح الثاني ، وفي ما يأتي من كلامه في الاصطلاح الأخير ، أقول : وأما هذا القول فمردود بشواهد ستأتي نصوص

منها قريبا ، جمع فيها البخاري الأوصاف المختلفة للعلم المقصود بالترجمة كلها ولم يعمد إلى تفريق الترجمة على أكثر من موضع أو عنوان تبعا لاختلاف الأوصاف كصنيعه بترجمة الكرماني التي فرَّقها على موضعين لهذه العلة بحسب رأي المعلمي ، ومنطق العلم يقتضي اطِّراد المنهج أو الطريقة ، والاطِّراد متحقق في تلك الشواهد ، ومن ثم لم يبق وصف لما شذ عنه إلا الوهم أو الغلط أو الاشتباه ، ومن هذا الشاذ الشاهد الذي احتج به المعلمي ، وعامة ما وهم فيه البخاري لهذه العلة .

وأما الشواهد التي سار فيها البخاري على وفق المنهج في حصر أوصاف العلم الواحد في موضع ترجمته فهي من الغزارة بحيث لا يكاد يخلو منها باب من أبواب (التاريخ الكبير) ، من ذلك بعض من ذكرهم من الأعلام ممن اسم كل واحد منهم (مسلم) الذين استشهد المعلمي بعلم منهم هو (مسلم بن أبي مسلم) الذي ذكره البخاري بوصف آخر هو (هو مسلم الخياط) ، فمن بعض هؤلاء : (مسلم والد الحارث) الذي ذكره بهذا العنوان ، ثم ذكره بصيغة (مسلم بن الحارث) مرة واحدة ، وبصيغة (مسلم بن الحارث التميمي) مرتين ، وكذلك (مسلم القرشي ... مسلم بن عبيد الله) ، و (مسلم بن أكيس ، أبو حسبة ، مولى عبد الله بن عامر بن كريز القرشي) ، و (مسلم بن إبراهيم ، أبو عمرو ، مولى فراهيد ، الأزدي ، البصري ، القصاب)[٦٦] .

بل لقد كاد يطرد هذا المنهج في باب تام من أبوب من اسمه (مسلم) من الرواة ، هو (باب الباء) ، وتمام ما جاء من حال الشاهد في هذا الباب من قول البخاري « **مسلم بم بديل العدوي** ، روى عنه أبو نعامة ، يعد في البصريين . **مسلم بن باذان** ، قال أبو عاصم ... عن **مسلم بن باذان** سمع يعلى ... هكذا وقع عندي . وقال العنبري : **موسى بن باذام** ... **مسلم بن بانك** ، سمع ابن عمر ... **مسلم أبو المثنى** مؤذن مسجد الجامع مسجد الكوفة ، سمع ابن عمر ... وقال وكيع ، عن أبي خالد ، عن المثنى أو ابن المثنى ، عن ابن عمر ... **مسلم بن أبي بكرة** ، **واسم أبي بكرة نفيع البصري الثقفي** ، قال أبو عاصم ... »[٦٧] .

وهكذا سار البخاري على وفق منهج حصر الأوصاف المختلفة لعلم بعينه في موضع ترجمته ولم يفرِّقها على عنوانات عدة فيصير للعلم الواحد أكثر من عنوان أو ترجمة .

وبسبب إدراك الخطيب البغدادي هذه الحقيقة نبَّه على وهم البخاري في الشاهد الذي تمثل به المعلمي وفي كثير من نظائره ، قال الخطيب « الوهم الثاني – قال البخاري في أول باب الألف من آباء المحمدين : محمد بن إسحاق ، هو ابن أبي يعقوب الكرماني ، مات سنة أربع وأربعين . وقال في آخر باب الياء منهم : محمد بن أبي يعقوب ، أبو عبد الله الكرماني ، سمع حسان بن إبراهيم . والوهم في هذا أظهر من أن يُذكر ما يُسند إليه ، أو يحتاج إلى أمر يستشهد به عليه »[٦٨] ، ومثل الخطيب لا يعجز عن تمييز الوهم من (الاصطلاح) ، أي إنه ما كان ليعمد إلى تغليط البخاري في هذا الشاهد وغيره لو كان الغلط (اصطلاحا) خاصا بالبخاري بحسب رأي المعلمي .

الاصطلاح الأخير

قال المعلمي في الاصطلاح الأخير « الاصطلاح الثالث (وقد نبهت عليه في تعليقاتي على التاريخ ٢ / ١ / ٢٦٩ رقم ١٠٠١) وهو : أن البخاري إذا وجد من وُصِفَ بوصفين ، وكان مُحتمَلا أن يكون واحدا وأن يكون اثنين ، فإنه يعقد ترجمتين ، فإن لم يمنعه مقتضى الترتيب الذي التزمه من قَرْنِهما قَرَنَهُما كي يسهل فيما بعد جعلهما ترجمة واحدة إذا تبين له ، أو الاشارة القريبة البَيِّنَة إذا قَوِيَ ذلك ولم يتحقق ، كأنه يزيد في الثانية (أراه الأول) . ولما جرت عادته بهذا صار القَرْنُ في مواضع الاحتمال كالإشارة إليه والتنبيه عليه . أما إذا لم يسمح مقتضى الترتيب بالقَرْنِ فإنه يضع كلا من الترجمتين في موضعهما ويشير إشارة أخرى ، وقد يكتفي بظهور الحال (انظر الموضح ٦ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ٣٨ و ٥٥ من أوهام البخاري) وكثير من المواضع التي لم يقض فيها البخاري بل أبقاها على الاحتمال ، يكون دليل الخطيب على أحد الاحتمالين غير كاف للجزم بحسب تحري البخاري وتثبُّتِه . وما كان كافيا للجزم فلا يليق أن يسمى توقُّفُ البخاري وهما »[٦٩] .

ومضمون كلام المعلمي في هذا الاصطلاح الأخير هو مضمون كلامه في الاصطلاحين السابقين نفسه ، ولكنه فاقهما في تكلف التماس (اصطلاح) من التلفيق بين الوجوه المتنافرة فيه التي لا يحتملها أي منهج في تأليف أي كتاب سواء أكان في التراجم أم في غيرها ، فكم من (اصطلاح) يلزم قارئ (التاريخ الكبير) استحضاره لكي يحيط بهذا (الاصطلاح) الأخير الذي لا أحسبه طرأ على بال البخاري حين جمع مادة الكتاب ؟ بل لعل البخاري سيختار أن يُنسب ما في كتابه من وجوه الخلل إلى الوهم والغلط غير المقصود من أن يُنسب إلى هذا الاصطلاح العجيب لو خُيِّرَ بينهما .

وقال المعلمي في ختام بحثه في منهج البخاري وطريقته في تأليف (التاريخ الكبير) « هذا وللبخاري ، رحمه الله ، ولوع بالاجتزاء بالتلويح عن التصريح كما جرى عليه في مواضع من جامعه الصحيح ، حرصا منه على رياضة الطالب ، واجتذابا له إلى التنبُّه والتيقُّظ والتفهُّم . قَدَّمْتُ هذا الفصل هنا لأحيل عليه في التعليقات كما ستراه وترى بقية الأجوبة عن أكثر تلك القضايا التي سماها الخطيب أوهاما . ومما يجب التنبُّه له أن المزّي ، وابن حجر ، وغيرهما قد يقلدون الخطيب ، ويذكرون أن البخاري وهم ، ولا يبينون شيئا مما بينته ، ولا يذكرون ما استدل به الخطيب . فمن الواجب على كل من يريد التحقيق في علوم الحديث تحصيل هذا الكتاب ، ليتبيَّن له الحال في تلك المواضع وغيرها ، مع الوقوف على الأدلة وما لها وما عليها ، ويعرف ما تعلق بهذا الفن الخاص ، ليحصِّل فوائده التي تقدمت الإشارة إليها ، مع فوائد أخرى جزيلة لهذا الكتاب »[٧٠] .

وأقول : لقد بادر المعلمي إلى تحمل أعباء تحقيق الكتاب وإخراجه ، فأحسن بذلك إلى العلم وأهله ، ولو أنه استكمل جهده فيه واشتغل بتهذيبه وإصلاحه بِرَدِّ ما تفرَّق من مادته إلى مواضعها الأصيلة على وفق المنهج المألوف في كتب التراجم والرجال ، وهو قادر على ذلك بلا ريب ، لبلغ غاية الإحسان .

وليته إذ لم يوفق لبلوغ هذه الغاية ، ترك اعتساف الطريق في تخيُّلِ منهج لتأليف (التاريخ الكبير) غير منهجه الأصيل ، وتجنب المجازفة في الاحتجاج بما لا تستقيم له الحجة فيه ، والمجالدة في تغليط المشاهير من علماء الرجال كالخطيب البغدادي والمزي والذهبي وابن حجر ، لكنه أقدم على ذلك ، فزاد بحثه في الكشف عن غموض منهج الكتاب في ما يشتبه من الأعلام ويختلط بعضه ببعض غموضا .

الخاتمة

يعد كتاب (التاريخ الكبير) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري من أهم المصادر القديمة لتراجم المحدثين ورواة الآثار وأعلاها قيمة ، بسبب تقدمه في الزمن وكثرة ما ضم من تراجم وروايات ومباحث في الجرح والتعديل ، لذلك صار مصدرا رئيسا لما تلاه من كتب التراجم والرجال وعلوم الحديث .

وعلى الرغم مما امتاز به هذا الكتاب وقعت فيه أوهام بمظاهر شتى ، لعل من أخطرها وأشدها أثرا ما تعلق منها بتمييز الأعلام وتعيين أعيانهم جمعا وتفريقا ، أي جمع أعلام مختلفين في ترجمة واحدة أو عنوان واحد ، وتفريق العلم الواحد على عنوانات عدة .

وقد ظلت وجوه هذه القضية مشتتة متفرقة لم يتيسر لها جهد يجمع أطرافها ويكشف عما اكتنفها من شبهات ، لذلك أقدمنا على دراستها في هذا البحث الذي خلصنا منه إلى نتائج نوجز بعضها في هذه الخاتمة .

أولا : وردت الإشارات الأولى إلى احتمال وقوع الغلط أو الوهم في كتاب (التاريخ الكبير) في زمن متقدم يقرب من زمن تأليف الكتاب عند مؤلف الكتاب نفسه ، إذ نبَّه البخاري في مواضع منه على جهله بحال بعض من ذكره من الأعلام وعجزه عن تمييزهم بأعيانهم .

ثانيا : لم يذكر البخاري في مقدمة (التاريخ الكبير) منهجه في بناء التراجم ، وإنما اقتصر في المقدمة على شرح طريقته في ترتيب أسماء الأعلام على الحروف . ونسبت إليه بعض المصادر عبارات موجزة غامضة تفيد قوله بجهل غيره في الاستدلال على منهجه في تأليف هذا الكتاب ، وأنه ألفه ثلاث مرات من دون أن يصرح بمنهج التأليف .

ثالثا : ظهر من تنبيهات بعض القدماء ، ومن النظر المباشر في مادة الكتاب ، أن العلة الرئيسة لما وقع في (التاريخ الكبير) من أوهام في الرجال هي طريقة البخاري في بناء تراجم المحدثين والرواة على أساس مما حصله من رواياتهم ، وهي طريقة لا يؤمن وقوع من اعتمد عليها في الوهم أو الغلط ما لم يكن محيطا بأحوال المترجمين من جهة اختلاف صيغ الأسماء والكنى والأنساب ، إذ قد تشتمل رواية ما على صيغة لاسم العلم ، ويرد اسمه بصيغة مختلفة في رواية أخرى ، فيؤدي هذا الاختلاف إلى إيراد العلم الواحد بعنوانين أو أكثر ، في حين قد يؤدي تشابه الأسماء أو الكنى أو الألقاب إلى جمع أكثر من علم في عنوان واحد ، وقد وردت شواهد كثيرة لهذين الوجهين من الأوهام في (التاريخ الكبير) .

رابعا : ذكر بعض القدماء أمورا مهَّدت لوقوع البخاري في الوهم أو الغلط ، منها أنه ألف الكتاب في سن

متقدمة من عمره ، وبسبب (عيّ في لسانه) جازت عليه أغلاط المصادر غير المضبوطة التي كان ينقل عنها من دون تحقيق أو تصويب .

خامسا : كتب بعض القدماء مصنفات مستقلة في التنبيه على أغلاط البخاري وأوهامه في (التاريخ الكبير) ، وصل إلينا منها مصنفان هما : (بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه) لابن أبي حاتم الرازي الذي جمع مادته من كلام أبيه ومن كلام أبي زرعة الرازي ، وقد اشتمل الكتاب على وجوه عدة من الخطأ ، منها ما تعلق بأوهام الجمع والتفريق في أسماء الرواة . والمصنف الآخر هو (مجلس من أوهام أبي عبد الله البخاري في تاريخه) لعبد الغني بن سعيد الأزدي ، وهو عام لم يختص بوجه معين من وجوه الوهم أيضا .

سادسا : هناك مصنف شغل التنبيه على ما في (التاريخ الكبير) من أوهام وأغلاط في تمييز الأعلام حيزا واسعا من مادته هو كتاب (موضح أوهام الجمع والتفريق) للخطيب البغدادي ، وقد ذكرت بعض المصادر القديمة عنوان هذا الكتاب بصيغة (الموضح لأوهام أبي عبد الله البخاري في التاريخ الكبير) بسبب غلبة ما فيه من شواهد أوهام البخاري على غيرها من شواهد أوهام بقية الكتب التي ذكرها الخطيب في كتابه . ويعد كتاب الخطيب من أهم ما كتبه القدماء في هذا الموضوع وأعلاها قيمة .

سابعا : وردت في كتب الرجال ومصادر التراجم تنبيهات ليست بالقليلة على جمهرة من أغلاط البخاري وأوهامه في (التاريخ الكبير) بالنص الصريح على أنها أوهام وأغلاط وقع فيها البخاري في هذا الكتاب ، ومن بعض أصحاب هذه الكتب علماء مشهورون في علم الرجال كالدارقطني ، والحاكم الكبير ، والمزي ، والذهبي ، وابن حجر .

ثامنا : لم تنل قضية أوهام البخاري في (التاريخ الكبير) ما تستحقه من عناية المحدثين ، إلا ما كان من جهد الشيخ عبد الرحمن المعلمي الذي حاول فيه تفسير الوهم أو الغلط بمنهج خاص انفرد به البخاري في تأليف هذا الكتاب وعجز غير البخاري والمعلمي عن فهمه وإدراك مضمونه ، واحتج لذلك بحجج لا تكاد تفي بحاجة الاحتجاج لتأييد رأيه .

وفي البحث فوائد أخرى غير ما تقدم ذكره أحسبها تنفع في تقديم رؤية واضحة لمعالم القضية التي تناولها ، وتعين على اتخاذ موقف مناسب منها .

الهوامش

(١) أحصى ابن منده في كتابه أسامي مشايخ البخاري ٢٣ – ٨٢ ستة شيوخ وثلاثمائة شيخ للبخاري . وعد ابن خلفون في كتابه المعلم بشيوخ البخاري ومسلم ٣٠ – ٦١٠ ستة شيوخ وخمسمائة شيخ لهما .

(٢) التاريخ الكبير ج ١ – ق ١ / ٢١٠ .

(٣) منها ما ورد في المصدر السابق ج ١ – ق ١ / ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٨٣ ، ٣٣٩ . وقد سبق إلى التنبيه على هذه الشواهد كتاب : رواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل ٣٥ – ٣٦ .

(٤) بيان خطأ البخاري ٥٣ . وتنظر شواهد أخرى في الموضع الآتية منه : ٧ ، ١٦ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٨ ، ١٢٢ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٤٦ .

(٥) المصدر السابق ٥١ .

(٦) فهرسة ابن خير (ط . العلمية) ١٩٢ .

(٧) التاريخ الكبير ج ٤ – ق ٢ / ٤٥٠ .

(٨) المصدر السابق ج ٤ – ق ٢ / ٤٥٠ – ٤٥٥ .

(٩) فهرسة ابن خير (ط . العلمية) ١٩٢ .

(١٠) ينظر : موضح أوهام الجمع والتفريق (مقدمة التحقيق) ١ / ٩ – ١٠ .

(١١) ينظر : موضح أوهام الجمع والتفريق ١ / ٩ – ٢١٣ .

(١٢) المصدر السابق ١ / ٢ – ٣ . والراجح ورود الشاهدين في هذا الباب من كتاب (المؤتلف والمختلف) للدارقطني ، والقسم الخاص بحرف الهمزة من هذا الكتاب مفقود ، ولكن في بقية حروفه تنبيهات غير قليلة على أوهام البخاري ، تنظر أمثلة منها في المواضع الآتية منه : ١ / ٢٠٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ .

(١٣) موضح أوهام الجمع والتفريق ١ / ٥ .

(١٤) المصدر السابق ١ / ٥ – ٦ .

(١٥) المصدر السابق ١ / ٧ .

(١٦) المصدر السابق ١ / ٨ .

(١٧) التاريخ الكبير ج ٣ – ق ١ / ٨٠ .

(١٨) الكنى والأسماء لمسلم ١ / ١٣٧ .

(١٩) المصدر السابق ١ / ١٥٦ .

(٢٠) الأسامي والكنى للحاكم الكبير ٢ / ٢٧٢ – ٢٧٤ . وفي مواضع من النص سقط وتصحيف وتحريف وأغلاط ظاهرة هي : (نا محمد بن يعني) صوابها حذف (بن) . و (خليقا) صوابها (خليق) . و (إسماعيل عبد الله) صوابه (أبو عبد الله) . و (من كتابه في زلته) صوابها (فتابعه في زلته) . و (محمد بن عقيل) صوابها (محمد بن إسماعيل) . و (وتجلد في تأمل الجلادة) صوابها (وتجلد في نقله حق الجلادة) . و (وكان محمد بن إسماعيل في التاريخ) صوابها (وكتاب محمد) . و (الأمامي والكنى) صوابها (الأسامي والكنى) . و (فإنه الذي في الأصل) قد يكون صوابها (فإنه صاحب الأصل) . و (تخفي صورة الحق) قد يكون صوابها (ولا تخفى صورة الحق) . وقد وردت بعض هذه الأغلاط بصيغها الصحيحة في بعض المصادر التي نقلت من كتاب الحاكم التي يأتي ذكرها قريبا .

(٢١) ينظر : تاريخ مدينة دمشق ٣١ / ٤٠٥ – ٤٠٧ ، وتهذيب الكمال ٨ / ١٢٣ ، وتهذيب التهذيب ٣ / ٦٠٦ – ٦٠٧ . وفي موضح أوهام الجمع والتفريق ١ / ١٠٠ بعض شواهد متابعة مسلم في (الكنى والأسماء) لأوهام البخاري .

(٢٢) التاريخ الكبير ج ١ – ق ١ / ٣٠ – ٣١ .

(٢٣) المعجم لابن المقرئ ٢٣٨ .

(٢٤) التاريخ الكبير ج ٢ – ق ١ / ١١٤ – ١١٥ . ووردت هذه الترجمة بنصها في كتاب الثقات لابن قطلوبغا ٣ / ٣١٢ – ٣١٣ .

(٢٥) حديج بن صومي ، بضم الحاء وفتح الدال وضم الصاد أو فتحها ، الحميري ثم الحجري ، مصري روى عن :

عبادة بن الصامت ، وعبد الله بن عمرو . وروى عنه : عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، وسعيد بن أبي هلال ، وسهيل بن حسان . ينظر : طبقات مسلم ١ / ٣٨٣ ، ٢ / ١٢٨٦ ، والمعرفة والتاريخ ٢ / ٥٢٦ – ٥٢٧ ، والجرح والتعديل للرازي ٣ / ٣١٠ ، والثقات لابن حبان ٤ / ١٨٨ وفيه (حديج بن صرمى) ، والمؤتلف والمختلف للدارقطني ٢ / ٦١٥ ، والإكمال لابن ماكولا ٢ / ٣٩٥ .

(٢٦) المنفردات والوحدان لمسلم ١٥٨ .

(٢٧) ينظر : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧ / ١٩٧ .

(٢٨) الثقات لابن حبان ٥ / ٣٦٣ .

(٢٩) المصدر السابق ٧ / ٣٨٨ .

(٣٠) الضعفاء لابن الجوزي ٣ / ٤٣ .

(٣١) الجرح والتعديل للذهبي ٢ / ٤١٥ .

(٣٢) ديوان الضعفاء ٣٤٣ .

(٣٣) المغني في الضعفاء ٢٦٩ .

(٣٤) المصدر السابق ٢٧٠ .

(٣٥) ميزان الاعتدال ٣ / ٤٨٦ .

(٣٦) المصدر السابق ٣ / ٤٨٧ . وصواب (جريج بن صوما) : (حديج بن صومي) كما مر من قبل .

(٣٧) ينظر : لسان الميزان ٦ / ٥٨٣ .

(٣٨) المصدر السابق ٦ / ٥٨٢ . ولعل إلحاق التاء في (ثلاثة تراجم) من أغلاط النسخ أو الطباعة .

(٣٩) الثقات لابن قطلوبغا ٨ / ١٩٨ – ١٩٩ .

(٤٠) المصدر السابق ٨ / ١٩٩ .

(٤١) التاريخ الكبير ج ١ – ق ١ / ١١ .

(٤٢) هدي الساري ٤٧٨ .

(٤٣) تاريخ مدينة السلام ٢ / ٣٢٥ .

(٤٤) المصدر السابق ٢ / ٣٢٦ .

(٤٥) ينظر : رجال صحيح البخاري ١ / ٧٢ ، ورجال صحيح مسلم ١ / ٤٨ ، والجمع بينهما ١ / ٢٨ .

(٤٦) ينظر : سيرة الإمام البخاري للمباركفوري ١ / ٢٨٠ – ٢٨٥ ، ورواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل ٣٠ – ٣٦ .

(٤٧) موضح أوهام الجمع والتفريق (المقدمة) ١ / ١ – ٣ .

(٤٨) التاريخ الكبير ج ١ – ق ٢ / ٣٢٠ .

(٤٩) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣ / ١٠٢ .

(٥٠) ينظر : التاريخ الكبير ج ٢ – ق ١ / ٢٩٠ ، والكنى للبخاري ٧٢ ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣ / ٤٧٧ ، ٩ / ٤٤٢ .

(٥١) ينظر : تهذيب الكمال ٣٤ / ٢٧٤ – ٢٧٦ ، وتهذيب التهذيب ١ / ٦٥٠ ، ٧ / ٤٩٠ .

(٥٢) ينظر:معرفة الثقات للعجلي ٢ / ٤٢٥ ، وتاريخ ابن يونس ١ / ١٠٦ – ١٠٧ ،والثقات لابن حبان ٧ / ٦٦٥ .

(٥٣) تاريخ الإسلام ٧ / ٤٧ .

(٥٤) زيادات رواية (الموضح) هي : (وابن عمار) بعد (عكرمة) ، و (بن حبيب) في تتمة اسم (إسحاق بن إبراهيم) ، والجملة المعترضة (يعني ابن عبد العزيز الجروي) ، والفعل (قال) بعد (الجروي) ، والفعل نفسه بعد (عبد الله بن يحيى) وقبل (قال عمر) . والفوارق : في (التاريخ الكبير) هي : (ثنا عبد الله بن يحيى) ، و (حبيب بن الشهيد أبي مرزوق) بالتعريف .

(٥٥) موضح أوهام الجمع والتفريق ١ / ٨٥ – ٨٧ . ومن بعض شواهد هذا الوجه ما ورد في المصدر نفسه ١ / ٥٤ – ٥٦ ، ٨٨ – ٨٩ .

(٥٦) ينظر : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣ / ٤٧٧ ، والثقات لابن حبان ٦ / ٣٠١ .

(٥٧) ينظر : التاريخ الكبير ج ٣ – ق ٢ / ٤٦٢ .

(٥٨) موضح أوهام الجمع والتفريق ١ / ٣٤٢ – ٣٤٤ .

(٥٩) موضح أوهام الجمع والتفريق (المقدمة) ١ / ١٠ – ١١ .

(٦٠) المصدر السابق (المقدمة) ١ / ١١ .

(٦١) المصدر السابق (المقدمة) ١ / ١١ – ١٢ .

(٦٢) المصدر السابق (المقدمة) ١ / ١٢ . ومواضع تراجم عيسى ومسلم في التاريخ الكبير ج ٣ – ق ٢ / ٣٨٩ ، ٤٠٠ ، ج ٤ – ق ١ / ٢٦٠ ، ٢٧٢ .

(٦٣) موضح أوهام الجمع والتفريق (المقدمة) ١ / ١٢ – ١٣ .

(٦٤) التاريخ الكبير ج ١ – ق ١ / ٤١ .

(٦٥) المصدر السابق ج ١ – ق ١ / ٢٦٧ – ٢٦٨ .

(٦٦) المصدر السابق ج ٤ – ق ١ / ٢٥٣ – ٢٥٤ .

(٦٧) المصدر السابق ج ٤ – ق ١ / ٢٥٥ – ٢٥٧ .

(٦٨) موضح أوهام الجمع والتفريق ١ / ١١ – ١٢ .

(٦٩) المصدر السابق (المقدمة) ١ / ١٣ – ١٤ .

(٧٠) المصدر السابق (المقدمة) ١ / ١٤ .

المصادر

- أسامي مشايخ الإمام البخاري : ابن منده الأصبهاني ، محمد بن إسحاق ، ت ٣٩٥ هـ ، تحـ : نظر محمد الفاريابي ، مكتبة الكوثر ، الرياض ١٩٩١ .
- الأسامي والكنى : الحاكم الكبير ، محمد بن محمد بن أحمد ، ت ٣٧٨ هـ ، تحـ : يوسف محمد الدخيل ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة ١٩٩٤ .
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والألقاب : ابن ماكولا ، علي بن هبة الله ، ت ٤٧٥ هـ ، تحـ : عبد الرحمن يحيى المعلمي اليماني ، ط ٢ ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ١٩٩٣ .
- بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه:ابن أبي حاتم الرازي ، عبد الرحمن بن محمد ، ت ٣٢٧ هـ (جمعه من كلام الرازيين : أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم ، ت ٢٦٤ هـ ، و أبي حاتم محمد بن إدريس ، ت ٢٧٧ هـ) ، تحـ : عبد الرحمن المعلمي اليماني ، مط . دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد الدكن ١٣٨٠ هـ .

- تاريخ ابن يونس الصدفي : ابن يونس ، عبد الرحمن بن أحمد الصدفي المصري ، ت ٣٤٧ هـ ، تحـ : د . عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٠ .
- تاريخ الإسلام : شمس الدين الذهبي ، محمد بن أحمد ، ت ٧٤٨ هـ ، تحـ : د . عمر عبد السلام تدمري ، ط ٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٩٠ .
- التاريخ الكبير : البخاري ، محمد بن إسماعيل ، ت ٢٥٦ هـ ، تحـ : عبد الرحمن المعلمي اليماني ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد الدكن ، الهند ١٣٦٠ – ١٣٧٨ هـ .
- تاريخ مدينة دمشق : ابن عساكر ، علي بن الحسين ، ت ٥٧١ هـ ، تحـ : عمر بن غرامة العمروي ، دار الفكر ، بيروت ١٩٩٥ .
- تاريخ مدينة السلام : الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي ، ت ٤٦٣ هـ ، تحـ : د . بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ٢٠٠١ .
- تهذيب التهذيب : ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، ت ٨٥٢ هـ ، تحـ : عادل أحمد عبد الموجود ، و علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٤ .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال : المزي ، يوسف بن عبد الرحمن ، ت ٧٤٢ هـ ، تحـ : د . بشار عواد معروف ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٣ – ١٩٩٢ .
- الثقات : ابن حبان البستي ، محمد ، ت ٣٥٤ هـ ، مط . مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن – الهند ١٩٧٣ .
- الثقات مما لم يقع في الكتب الستة : الحنفي ، قاسم بن قطلوبغا ، ت ٨٧٩ هـ ، تحـ : شادي محمد سالم ، مركز النعمان – صنعاء ، مكتبة ابن عباس – القاهرة ٢٠١٠ .
- الجرح والتعديل:ابن أبي حاتم الرازي ، مط . مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن – الهند ١٩٥٣ .
- الجرح والتعديل : شمس الدين الذهبي ، تحـ : خليل محمد العربي ، الفاروق الحديثة ، القاهرة ٢٠٠٣ .
- الجمع بين كتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني في رجال البخاري ومسلم : ابن القيسراني المقدسي ، محمد بن طاهر ، ت ٥٠٧ هـ ، مط . مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن – الهند ١٣٢٣ هـ .
- رجال صحيح البخاري : الكلاياذي ، أحمد بن محمد ، ت ٣٩٨ هـ ، تحـ : عبد الله الليثي ، دار المعرفة ، بيروت ١٩٨٧ .
- رجال صحيح مسلم : ابن منجويه الأصبهاني ، أحمد بن علي ، ت ٤٢٨ هـ ، تحـ : عبد الله الليثي ، دار المعرفة ، بيروت ١٩٨٧ .
- رواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل : عداب محمود الحمش ، ط ٢ ، دار حسان – دار الأماني ، الرياض ١٩٨٧ .
- سيرة الإمام البخاري : عبد السلام المباركفوري ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة ١٤٢٢ هـ .
- الضعفاء والمتروكين : ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي ، ت ٥٩٧ هـ ، تحـ : عبد الله القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٦ .
- الطبقات : القشيري ، مسلم بن الحجاج النيسابوري ، ت ٢٦١ هـ ، تحـ : مشهور حسن ، دار الهجرة ، الرياض ١٩٩١ .

- فهرسة ما رواه عن شيوخه : الاشبيلي ، محمد بن خير ، ت ٥٧٥ هـ ، تحـ : محمد فؤاد منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٨ .
- الكنى : البخاري ، مطبوع مع (التاريخ الكبير) للبخاري .
- الكنى والأسماء : مسلم بن الحجاج ، تحـ : عبد الرحيم محمد القشقري ، منشورات الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ١٩٨٤ .
- لسان الميزان : ابن حجر العسقلاني ، تحـ : عبد الفتاح أبو غدة ، وسلمان عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ٢٠٠٢ .
- المؤتلف والمختلف : الدارقطني ، علي بن عمر ، ت ٣٨٥ هـ ، تحـ : د . موفق عبد الله عبد القادر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٩٨٦ .
- مجلس من أوهام أبي عبد الله البخاري في تاريخه : الأزدي ، عبد الغني بن سعيد المصري ، ت ٤٠٩ هـ ، مطبوع بآخر ج ٤ – ق ٢ من (التاريخ الكبير) للبخاري .
- المعجم : ابن المقرئ ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني ، ت ٣٨١ هـ ، تحـ : عادل سعد ، مكتبة الرشد ، الرياض ١٩٩٨ .
- معرفة الثقات : العجلي ، أحمد بن عبد الله ، ت ٢٦١ هـ ، تحـ : عبد العليم عبد العظيم البستوي ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ١٩٨٥ .
- المعرفة والتاريخ : البسوي ، يعقوب بن سفيان ، ت ٢٧٧ هـ ، تحـ : د . أكرم ضياء العمري ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ١٤١٠ هـ .
- المعلم بشيوخ البخاري ومسلم : ابن خلفون الأندلسي ، محمد بن إسماعيل ، ت ٦٣٦ هـ ، تحـ : عادل سعد ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- المغني في الضعفاء : شمس الدين الذهبي ، تحـ : نور الدين عتر ، إدارة إحياء التراث الإسلامي ، قطر .
- المنفردات والوحدان : مسلم بن الحجاج ، تحـ : د . عبد الغفار سليمان البنداري ، و السعيد بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٨ .
- الموضح لأوهام الجمع والتفريق : الخطيب البغدادي ، تحـ : عبد الرحمن يحيى المعلمي ، مط . مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن – الهند ١٩٥٩ .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال : شمس الدين الذهبي ، تحـ : علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت .
- هدي الساري مقدمة فتح الباري : ابن حجر العسقلاني ، تحـ : محب الدين الخطيب ، المكتبة السلفية ، القاهرة .